ورَقة عَمَل أولية مُقدَّمَة الى

مشروع بارومتر الديمقراطية العربية
Arab Democracy Barometer Project

قِيـــَاس الديمُقـــرَاطيَّـــة
عـــالـــمـــيّـــاً

- مفهوم "البارومتر"
- "جمعية مسح القيم العالمية"
- "البارومتر اللاتيني"
- "بارومتر شرق آسيا"
- "البارومتر الافريقي"
- استمارة أسئلة بارومتر شرق آسيا
- استمارة أسئلة بارومتر كوريا

إعـــداد
نزيـــه درويـــش
فبراير 2006

مــدخَــل

في البدء علينا الاعتراف أنه في الوقت الذي بدأت تعاني فيه الديمقراطيات المستتبة (أميركا الشمالية وأوروبا) من بعض الترهلات، حيث طفَت على السطح في بعض الأمكنة وفي أوقات معينة تململات مواطنية من نوع: عدم فعالية الديمقراطية، يُعبَّر عنها في انخفاض الثقة بالأحزاب السياسية أو بالشخصيات السياسية أو حتى بالحكومات وعدم الرضى عن ادائهم أوعن أداء بعضهم أو في النسَب المنخفضة أحيانا في الاقتراع، وهذا ليس موضوعنا اليوم؛ لكن في هذا الوقت ما زالت لمنطقتنا مشاكلٌ من نوع آخر مختلف تماماً. انها مشاكل تتعلّق ، في الاجمال، في غياب الأساس في ما يتعلق بالديمقراطية. وهذا ما يجدر بنا بحثه ووضع التصوّرات لمعالجته قبل الانتقال الى درس المراحل الأكثر تقدماً.

فواقع الديمقراطية في الدول العربية السبعة، موضوع الدراسة، يتأرجح باستمرار، تارةً يتقدّم خطوة الى الأمام وأغلب الأحيان في تراجع وعدم استقرار. مع الاعتراف بتزايد التقدّم النسبي لــ"صندوقة الاقتراع" في عدد مضطرد من البلدان العربية. ولكن تعزيز الديمقراطية ودعمها عملية معقّدة وتحتاج الى صيانة دائمة وتغذية فاعلة حتى لا تنتكس سريعا أو تنهار تحت وطأة ثقل الماضي القريب وحرّاسه المتلهّفين لصد التغيير وخنقه في مهده.

اذاً، ونحن نصارع لانتزاع حقوقنا الديمقراطية الواحدة تلو الأخرى من فم الحاكم المستبد وفكره القابض على المستقبل، نصبح أكثر حاجة لقياس الديمقراطية وأدواتها، أين أصبحنا، كيف نحافظ على المكتسبات، وكيف نتقدّم في تحقيق الاحلام؟

قياس الديمقراطية، كيــف؟

ان قياس الديمقراطية (في تطوّرها أو تراجعها) يحتاج الى اجراء مسوحات واستبيانات رأي للوقوف على آراء الناس الحقيقية في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية وتقييم السلوكيات والممارسات وقياس مدى اهتمام الناس وثقتهم وما هي توقعاتهم لمستقبلهم ومستقبل أبنائهم. لقد اعتمدت في مناطق كثيرة من العالم مسوحات واستبيانات نجحت في قياس الديمقراطية وساهمت في تشخيص المشاكل التي تواجهها المجتمعات بدقة وفاعلية، وطوّرت أدوات استدلال أخرى زادت من مصداقية وفعالية هذه القياسات. مفتاح هذه الاستبيانات أسئلة موحدة تتكرر دوريا على عينة تمثيلية وطنية من السكان يعطون خيارات أجوبة محدودة ولكن ذات مدلولية عالية. تتناول المسوحات تقييم العامة لأداء حكّامهم والنظام بشكل عام، التأثير الجدلي المتبادل بين الاوضاع الاقتصادية وشكل الحكم، الثقة

بالمؤسسات، وسائل الاعلام، الفساد، العائلة، الثقافة، الحريات، وأمور عديدة أخرى. تعتمد المؤسسات العالمية المهتمة بقضايا الديمقراطية وكذلك كليات العلوم الاجتماعية في الجامعات الكبرى، اليوم، هذا النمط من القياس كأساس متين وغالبا وحيد لتقييم واقع الحياة السياسية والاجتماعية في مختلف البلدان (كما سنرى بعد قليل).
ولكن لكي تكتمل الصورة، لا يجب الاكتفاء بهذا الاستبيان (خصوصا في واقعنا العربي حيث ثقافة الادلاء بالرأي علنا شبه معدومة وحيث هناك معوّقات حقيقية أمام حرية التعبير حتى في الانظمة شبه الديمقراطية القليلة الموجودة) فهناك حاجة للقياس بطرق غير مباشرة، كمثل اجراء مسوحات للتشريعات والقوانين والدساتير في البلدان المعنية ودراسة مدى تطابقها مع "الاعراف الديمقراطية" كصونها للحريات ولأشكال التعبير أو للانتخابات أو لاستقلالية القضاء وفعاليته..الخ وخصوصا رصد كيفية تطبيق هذه التشريعات، ومسوحات لسياسات الحكومات والقيادات السياسية الحاكمة وأساليب ممارستها ولا سيما تعاملها مع المعارضة وتداول السلطة أو احتكارها..الخ
كذلك نحن بحاجة لمسح أشكال التنظيم الاجتماعي المتوفرة (أحزاب، نقابات، جمعيات، أندية..) ومدى التزامها المبادئ الديمقراطية ومدى شعبيتها وتأثيرها على "العامة". بالاضافة الى اجراء المقابلات وحلقات النقاش وورشات العمل مع مجموعات بؤرية من ذوي الاهتمامات والمصالح، بحيث تغطي عينات مختلفة تمثّل شرائح مهنية أو طبقية أو مناطقية واسعة.
ان ادارة هذه المسوحات والاستبيانات يجب أن تناط بذوي كفاءة وخبرة ونزاهة، كي يضفوا على التقارير والنتائج المصداقية والرصانة العلمية الضروريتين.

سنطلع في هذه الورقة على لمحة سريعة على آخر أفكار علماء الاجتماع في العالم في ما يخص قياس الديمقراطية. أدوات القياس. تحليل النتائج. استبيانات الرأي حول العالم. نماذج من استمارات الاسئلة المعمول بها في عدد كبير من المسوحات. وعرض سريع لأهم الجمعيات العاملة منذ سنوات في هذا المضمار "جمعية مسح القيم العالمية". نشأتها. مهمتها. دستورها. قواعدها المهنية. ومنهجيتها. "بارومتر شرق آسيا". "بارومتر أميركا اللاتينية". "البارومتر الافريقي".

لكن في النهاية تبقى مسألة على جانب كبير من الأهمية: هل ستساعد هذه المبادرات (استبيانات الرأي، استطلاعات، مسوحات، مقابلات، نشر آراء العامة وتوقعاتهم..) في تقدّم الديمقراطية فعلا في مجتمعاتنا وكيف؟
ما هي الآليات وكيف ستوظف المعلومات المستقاة على أفضل وجه؟ كيف سنكسر حاجز الامتناع عن الادلاء بالرأي ؟ هل سنستطيع، ونحن نعيش فورة الفضائيات، كسب وسائل الاعلام (أو بعضها) وإشراكها في المشروع؟ صعوبات أكيدة ولكنها ليست مستحيلة. على الأقل ان الهدف جدير بالمحاولة.

قياس الديمقراطية: "البـارومـتـر"

على مدى العقد المنصرم، شكّل تنامي تيار دراسة "الرأي العام" في الديمقراطيات واحد من أهم التطورات في الدراسات المقارنة للديمقراطية.

وبناء على دراسات حديثة ومتعددة حول كيفية تقييم الأفراد للأنظمة السياسية وعلاقاتهم معها ومشاركتهم فيها، طرح هذا التيار الجديد عدداً من المسائل النظرية والتطبيقية. واحدة من هذه الاجراءات التطبيقية تكمن في خلق بارومتر لقياس كيف تقيّم "العامة" أداء الأنظمة الديمقراطية والى أي مدى تدعمها كشكل من أشكال الحكم.

هذه القياسات الدورية للرأي العام توفّر معطيات تجريبية هامة لعلماء السياسة والاجتماع الذين يحاولون تقييم نوعية واستقرار الديمقراطية في مختلف البلدان (ولا سيما التي اختبرت مؤخرا فترات انتقالية أو واجهت تحديات جدية في عدم الاستقرار).

تقدم هذه المعطيات أيضاً معلومات هامة لمقرّري السياسات المحليين والدوليين عن استجابات "العامة" للمبادرات السياسية واصلاح المؤسسات كما للوجهة المستقبلية والأولويات في الاصلاح.

في نفس الوقت تعطي معطيات المسح لرأي "العامة" مصدر ثمين للمعلومات لتوسيع رقعة النظريات والمبادئ المتعلقة بتعزيز الديمقراطية.

واحدة من الأبعاد الحاسمة لهذا التعزيز يرتبط بمعايير وأفكار حول صحة وشرعية الديمقراطية من حيث المبدأ وأيضا من حيث تجسدها في نظام معين. فعندما نجد استنتاج متحيز تجاه شرعية النظام يرسمه سلوك الشرائح الدنيا، أو تعبّر عنه تعبيرات وشعور "العامة" في وسائل الاعلام أو في غيرها، عندها لا سبيل لقياس وفهم هذه الشرعية بطريقة دقيقة من دون مسح وطني شامل للرأي العام.

القيمة المضافة لهكذا مسح أنها تسمح لنا بتحليل العلاقات والعوامل الحاسمة لتوافر الديمقراطية، كيف تحسّن الظروف الاقتصادية–الاجتماعية من شرعية الديمقراطية، دور الاتجاهات الحزبية والايديولوجية، تقييم الاداء الاقتصادي والسياسي، وعدد كبير من العوامل الأخرى.

اختصارا يفتح لنا المسح نافذة تحليلية غير مسبوقة في دراسة ديناميات الانظمة الديمقراطية، خاصة كيف يعمل ادماج الديمقراطيات الناشئة كمضاد للمراوحة وعدم الاستقرار وحتى للفشل.

بارومتر هو العبارة المتزايد استخدامها لوصف هذه المسوحات الدورية (وحتى السنوية).

يوجد في اوروبا في البلدان ما بعد الشيوعية عدة بارومترات تعمل حاليا. هناك "بارومتر الديمقراطيات الجديدة" (New Democracies Barometer) بإدارة ريتشارد روز وعدد كبير من الزملاء (في عشر دول) يعمل منذ 1991. وهناك أيضا "بارومتر روسيا الجديدة" (New Russia Barometer) و "بارومتر بلطيق جديد" (A New Baltic Barometer) و"بارومتر كوريا جديدة" (New Korea Barometer) وجميعهم يستخدمون عدد كبير من نفس الأسئلة لقياس آراء العامة وانعكاسات التغيرات السياسية والاقتصادية عليها.

فالبارومتر الاوروبي (EuroBarometer) عمل على قياس الاتجاهات السياسية دوريا، اضافة الى قياس القيم والسلوكيات في الديمقراطيات المستتبة في غرب اوروبا (وجنوبها). عدد كبير من هذه الاسئلة اعتمدت في البارومتر اللاتيني (LatinoBarometro) الذي أنهى في بداية 2000 مسحه الخامس منذ 1995 وهو اليوم

يغطي 18 بلدا في اميركا اللاتينية من المكسيك حتى الرأس الجنوبي، بادارة واشراف مارتا لاغوس في سانتياغو تشيلي.

وانتقل هذا المشروع من ثم الى أفريقيا (AfroBarometer) بواسطة مايكل برايتون وعدد من الباحثين الافارقة، ومن ضمنهم روبرت ماتيس الذي قاد من ايداسا (معهد الديمقراطية في جنوب افريقيا) عدة مسوحات لآراء العامة واتجاهات تفكيرهم منذ انتقال جنوب افريقيا الى الديمقراطية، وهو اليوم يغطي 12 دولة من الديمقراطيات الناشئة هناك. واذا ما تأمن التمويل سيتمدد هذا المسح ليغطي بلدانا أكثر في السنوات القادمة.

وفي يوليو 2000 اجتمع في تايوان علماء اجتماع من ثماني دول اسيوية إضافة الى قادة "بارومترات" أخرى (افريقيا–اميركا اللاتينية–روسيا) للبدء بتصميم أول مسح مقارن منظّم للاتجاهات والقيم في ما يخص الديمقراطية في آسيا. وهذا البارومتر الأول في آسيا "بارومتر شرق آسيا" (East Asia Barometer) قام بادارة مسح مشترك في النصف الثاني من السنة نفسها في ستة ديمقراطيات في شرق آسيا هي: تايوان–كوريا–اليابان–الفليبين–تايلاند–اندونيسيا. ومن ثم انضم الى البارومتر هونغ كونغ والصين. ويجري العمل حاليا على ضم دول جنوب آسيا الى هذا المشروع. بارومتر شرق آسيا يدار من تايوان بواسطة فريق يرأسه البروفيسور هو فو والبروفيسور يون–هان شو بدعم من وزارة التعليم في تايوان.

هذه الموجة الجديدة من الأبحاث المقارنة لآراء العامة في الديمقراطيات الناشئة والجديدة هي غير مسبوقة من عدة جوانب.

أولا: انها المرة الاولى يبذل فيها جهد كهذا لقياس كيف يرى الناس الى الديمقراطية والى أداء النظام في هذا العدد الكبير من الدول.

ثانيا: هذه المسوحات الميدانية والاقليمية تتكرر في فترات محددة (مبدئيا كل سنتين أو ثلاث سنوات، ولكن أحيانا أيضا سنوياً) طارحةً الاسئلة عينها مما يخلق قاعدة معلومات فريدة مرتبطة بسلسلة زمنية.

ثالثا: اعتمد البارومتر داخل كل منطقة معايير موحدة لصياغة الاسئلة، وأخذ بالاعتبار التأكد من المعنى الموحد من الترجمة والتجربة الاولية على الاسئلة في الموقع.

غطت المسوحات تقريبا في كل بلد، عينات تمثيلية وطنية للسكان بحيث شملت حوالى 1000 مستبيَن، ما سمح الاستدلال بهامش خطأ صغير نسبيا وما قدّم حالات كافية للتحليل.

الى اليوم بقيت المشكلة في التفكك في مسوحات المناطق المختلفة (وأحيانا البلاد المنعزلة). فعدة مسوحات اقليمية استعملت أنماط مختلفة من الاسئلة، أو استعملت الاسئلة نفسها ولكن أرفقتها بأشكال إجابة مختلفة، لقياس مفاهيم ضمنية موحدة، مثل شرعية الديمقراطية (أو دعم الديمقراطية)، الرضى عن أداء الديمقراطية، الفعالية، الثقة بالمؤسسات، الاوضاع الاجتماعية. ان آراء العامة بالنسبة للسياسة والأنظمة (وغيرها بلا شك) هو أمر يرتبط بشكل وثيق وبحساسية عالية بطريقة نَصّ السؤال وحتى بنوع بنية الأجوبة المتاحة. (على سبيل المثال، مستويات الثقة بمؤسسات مختلفة سيبدو أقل انخفاضا، قد يكون بهامش كبير، عندما يعطى للمستبيَنين نقطة–وسط على سلم أرقام مفردة، ما يعني لا ثقة أو لا لاثقة، من لو أعطوا سلم بأرقام أكثر، ما يدفعهم حينها للتعبير بوضوح عن ثقتهم أو لا ثقتهم). لمعالجة هذه المعوقات في البحوث المقارنة الشاملة للديمقراطيات الجديدة ، يستعمل المنسّقون، بشكل متنامي، بين بارومترات مختلف المناطق أسئلة من مسوحات المناطق الأخرى ويبحثون عن توحيد نماذج الأسئلة وطريقة صياغتها وتصنيفها في عدد من المواضيع. هذا ما تقوم به الآن "جمعية مسح القيم العالمية" التي

تسعى لتوحيد وأنمذجة المسوحات عبر التنسيق المركزي بين مختلف البارومترات. وهي اليوم تدير مسوحات موحدة في أكثر من 50 بلدا حول العالم وهم في ازدياد مضطرد.

شرعية ودعم الديمقراطية

ان معرفة رأي "العامة" في شرعية الديمقراطية أساسي وحاسم لتقييم مدى دعمهم للاستقرار الديمقراطي وتعزيزه. مثاليا يجب قياس ذلك كمبادئ عامة وكتطبيقات خاصة بنظام البلد موضوع الدراسة، وبدائل هذا النظام التي يمكن أن تتصوّرها العامة. لأي مدى يظهر العامة في هذه البلدان تعلقهم بالديمقراطية كأفضل شكل لحكم مجتمعاتهم؟

مثلا في أميركا اللاتينية هناك اختلافات معبرة في دعم الديمقراطية. مفتاح القياس المستعمل هناك هو السؤال التالي: "هل تفضل الديمقراطية على أشكال الحكم الأخرى؟" أو أحياناً: "حكم ديكتاتوري هل يمكنك تفضيله؟" وهو سؤال مقتبس من البارومتر الاوروبي. هذان السؤالان معتمدان اليوم في عدة استبيانات حول العالم وليس فقط في اوروبا الغربية ولكن أيضا في كوريا، تايوان وجنوب الصحراء الغربية. يجدر هنا ذكر عدة مؤشرات عن نتائج المعلومات المتسلسلة زمنيا. اولا فقط بَلَدان صغيران أبديا دعما للديمقراطية يقارن باسبانيا، البرتغال واليونان ويؤشر على تعزيز واضح للديمقراطية. هذان البلدان هما كوستاريكا والاوروغواي ، حيث دعم الديمقراطية هناك فاق 80% والرغبة في الخيار الديكتاتوري لم تزد عن 10% . بلدا آخرا فقط أظهر دعما للديمقراطية بنسبة تتعدى 70% هو الارجنتين. في هذا القياس بعض البلدان الأخرى تقدّمت أو أبدت دعما معقولا ، ولكن آخرين تراجعوا. وبشكل خاص أقل الدول دعما للديمقراطية كانت البرازيل، والنسب العالية لدعم الديكتاتورية جاءت في المكسيك، بارغواي، البرازيل، كولومبيا وفنزويلا. أما التدهور في دعم الديمقراطية فقد كان في كولومبيا.
ولعل هذه النتائج تحلَّل بدقة أكبر عندما نربطها بأجوبة السؤال عمّا اذا كان هناك ثمة ديمقراطية من دون برلمان؟ الاوروغواي، الارجنتين وكوستاريكا (والان اضيفت اليهم السلفادور) امتلكوا الاجابات الأكثر ديمقراطية ، ولكن تشيلي وقليل من الدول ايضا ابدت اتجاهات أقرب للديمقراطية مع ثلثين تقريبا من الناس أجابوا ليس هناك من ديمقراطية من دون برلمان (كونغرس وطني). بالاجمال في أميركا اللاتينية الايمان بـــ"من غير برلمان ليس هناك ثمة ديمقراطية" تراجع ستة نقاط في السنوات الثلاث الأخيرة (من 63 الى 57%) بدون تناسب في التراجع مع الايمان بأن "الديمقراطية تتطلب وجود أحزاب سياسية" (من 62 الى 57%).
ان مشكلة الديمقراطية في المنطقة "الاندية" (Andean) وبعض أجزاء أخرى من أميركا اللاتينية يسببه عدم الرضى عن الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية ويعبّر عن ذلك في الشعور بالفساد، الاداء الاقتصادي العاطل، وبالاجمال عدم قيام السياسيين بمسؤولياتهم. جواب واحد بقي هو نفسه نسبيا طيلة السنوات الاربع الأخيرة في أميركا اللاتينية: التقييم بالسير باتجاه الفساد.
بالنسبة الى الأداء الاقتصادي، عدة بلدان بقيت تحت وطأة أزمات اقتصادية، وحتى حيث عرف الاقتصاد نموا بشكل عام (البرازيل) حالت مشاكل عدم المساواة دون استفادة شرائح كبيرة من المجتمع من فوائده.
ولكن مع ذلك نتائج اميركا اللاتينية تحتاج الى الاستقبال الجيد عندما نقارنها مع بعض المناطق في العالم. فدعم الديمقراطية، بشكل عام، يبقى عالياً في أميركا اللاتينية منه في كوريا وتايوان، حيث تبرز النتائج أرقاماً متقاربة

بمعدل 54% حيث ثلث الكوريين أجابوا أن حكما شموليا قد يكون أحيانا أفضل (1998–1999) بينما تغير دعم الديمقراطية ابتداءا من التسعينات في اوروبا الغربية بين 75 و 92% رداً على السؤال النموذجي عما اذا كانت الديمقراطية دائما أفضل شكل للحكم.
بالمقارنة مع نتائج مسوحات أفريقيا، من أصل خمسة بلدان، أربعة أظهروا نسَبا لدعم الديمقراطية (تفضيلها على أي شكل آخر للحكم) أعلى من معدل أميركا اللاتينية (ناميبيا الوحيدة بنسبة أقل 57%).
البارومتر الافريقي هو أول مسح في المنطقة يستعمل كِلا المعيارين لقياس دعم الديمقراطية (تفضيل الديمقراطية ودعم البدائل الديكتاتورية الذي طوّره ريتشارد روز لمسوحات دول ما بعد الشيوعية) . وفي معرض الاجابة عن تفضيل الديمقراطية او تفضيل "قائد قوي لا يجب أن "يُزعج" بانتخابات" عندما "لا تعمل" الديمقراطية، أكثرية ملحوظة من عدة بلدان بقيت تختار الديمقراطية "الأفضل دائما".

في كل مكان، يعبّر الجمهور "الديمقراطي" اليوم عن رضى أقل تجاه أداء الديمقراطية مما كان متوقعا منها كأفضل شكل من أشكال الحكم. فجمهور بعض الديمقراطيات، ولا سيما الايطالية، لا يجد حرجاً في التعبير عن انتقاده وعدم رضاه. الانتقاد ضروري لتعزيز الديمقراطية. فهو يحسن ميزتها ونوعيتها ولكن لا ينعشها في الضرورة. ولكن في الديمقراطيات التي ما زالت فتية وهشة خسارة أحد عوامل تعزيز الديمقراطية، عدم الرضى، يمكن أن يكون عائقا أمام تعزيز الديمقراطية.
أخيرا واحدة من أهم أبعاد تقييم تطور النظام المختبرة على نطاق واسع هي ثقة العامة بالمؤسسات السياسية.

بعض الخلاصات

ماذا نتعلم من هذا التراكم المتنامي للمعطيات؟ هنا بعض الانعكاسات:
اولا بالرغم من حجم المعلومات الهائل المستخرجة في السنوات العشر الأخيرة، الا أن الدراسة المقارنة لكيفية تقييم العامة للديمقراطيات ولمؤسساتها قد دخل الآن فقط في مرحلته الناضجة. فمع الاقرار بوجود قدر كبير من التجديد والابتكار، الا ان ذلك ما زال غير كافٍ فيما يتعلق بتصميم الاسئلة لتصيد التعقيدات والفروقات الماكرة في توجهات العامة وقيمهم. فضرورة اختبار أسئلة جديدة للغوص عميقا، أو على الأقل بطريقة مختلفة، تتواجه مع الأسف مع الرغبة في توحيد النماذج داخل البلاد وأيضا بين البلدان في مختلف المناطق لتسهيل المقارنة. المعيارية تدفعنا للسير بالاتجاه الذي اختطيناه، مع خطر بعض التحجر في فهمنا. الاختبارية والابداع تعِد بخلق تبصرات مهمة جديدة في كيف يرى الناس الى الديمقراطية، أو على الأقل، تعزز مصداقية وصحة الفهم الناشئ عن القياسات الموضوعة. هذان الهدفان، المعيارية والاختبارية، هما بالفعل أساسيان اذا ما أردنا نقل الدراسة المقارنة للديمقراطية الى مستوى جديد ومتطور وذو قيمة مضافة.
في المبدأ، ومن خلال مساحة استمارة الاسئلة التي لا يجب أن تحتوي على أكثر من 100 سؤال، بالاجمال، حتى لا يفقد المستبيَن تركيزه أو يتوقف، يجب أن يكون ممكنا اضافة الاسئلة الجديدة والقديمة معا حول المشروعية والرضى والثقة. المشكلة هي اذاً تطبيقية.

تمويل مسح يعني غالبا ارضاء زبائن مختلفين ، ليس فقط مجتمع البحث ولكن أيضا وكالات الحكومة وشركات تجارية من الممكن أن تموّل المسح بالكامل أو أجزاء منه. فإذا أُريد لمسح ما أن يصبح بارومتر حقيقي، يجدر به أن يتكرّر غالبا، وهذا ما قد يتطلب تمويلا من جهات لها اهتمامات أخرى. في هذه الحالة قد تقبل ادارة البارومتر في ادراج بعض الاسئلة التي لها صلة مباشرة بالجهة الراعية.

لا يمكننا خلق مقارنات وطنية وعابرة للوطنيات يعتمد عليها الا اذا استعملت نفس استمارة الاسئلة بنصها وتكوينها. على سبيل المثال لدينا الآن استراتيجيتين مختلفتين لقياس المشروعية. الاولى هي في السؤال مباشرة اذا ما كانت الديمقراطية هي أفضل شكل للحكم. الاخرى هي في تحري ذلك بطريقة غير مباشرة عبر تقييم دعم البدائل غير الديمقراطية. سيتقدم فهمنا أكثر إذا ما استعمل كل مسح اقليمي الستراتيجيتين معا، كما باشر بتطبيقه بارومتر كوريا منذ عدة سنوات وبدأه البارومتر الافريقي الآن.

المشروعية هي ظاهرة غير قابلة للاختزال، فيجب قياسها بكل الطرق المتوفرة لفهم التقدم الديمقراطي، وهنا تصبح كلفة اضافة سؤالين أو ثلاثة أسئلة على الموضوع تستحق العناء. الاختبارية بهذا المقياس هي ضرورية ومرحب بها.

كِلا بارومتر كوريا والبارومتر الافريقي ابتكرا أسئلة جديدة للوقوف على واحدة من اكثر المسائل مراوغة ومكرا، دراسة مشروعية النظام الديمقراطي. متى استطاع دعم الديمقراطية ان يزعم انه جوهري بدلا من كونه وسيلة أو ببساطة الجواب الذي يبدو انه المتوقع من المجتمع ومن المقابِل؟ كيف ندفع المستبيَن للافصاح عن حقيقة مشاعره، مخاوفه، قلقه ومكبوتاته تجاه بدائل النظام؟ طريقة واحدة هي في الطرح عليهم افتراضات معقولة، ومن ثم، بواسطة ايجاد لغة محايدة بعناية، اعطائهم مساحة معيارية تسمح بإعطاء أجوبة "غير ديمقراطية" اذا كان هذا ما يشعرون به حقيقة. هذا بالظبط ما فعله "بارومتر الديمقراطيات الجديدة" في طرحه بدائل النظام. ولكن بمقدورنا ويجب علينا الدفع قدما عبر وضع القيم المتكافئة بمواجهة بعضها البعض، كما طبّق "مسح القيم العالمية" لسنوات عديدة. وهكذا فعل "بارومتر كوريا"، بطرق مختلفة، عندما سأل المستبيَنين تحديد أي قيمة هي أكثر أهمية، النمو الاقتصادي أم الديمقراطية. التوتر ما بين الحرية والانضباط يحتاج هو الآخر لاكتشاف.

البارومتر الافريقي يستخدم سؤالا كان روبرت ماتيس وفريقه أول من طورّه في مسوحات جنوب أفريقيا:

أحيانا الديمقراطية لا تعمل. عندما يحدث ذلك، بعض الاشخاص يقول نحن بحاجة لقائد قوي لا يجب أن "تزعجه" الانتخابات. أخرون يقولون حتى ولو كانت الديمقراطية لا تعمل، تبقى النظام الأفضل. ما هو رأيك؟ ما البيان الذي توافقه أكثر: قائد قوي أم الديمقراطية دائما الافضل؟

ان المعلومات الجديدة التي يعطيها هذا السؤال هي فعلا معبّرة. ففي حين 83% من سكان بوتسوانا فضلوا الديمقراطية عن أي شكل آخر للحكم، انخفضت هذه النسبة الى 65% عندما سئلوا السؤال النموذجي عن دعم الديمقراطية "عندما لا تعمل". في الحقيقة ان دعم الديمقراطية تحت هذا السيناريو انخفض ايضاً في معظم باقي البلدان "الممسوحة". اذن فهذا السؤال يعطينا بشكل أفضل مؤشر كاشف لمدى دعم الديمقراطية من السؤال المجرّد المستعمل في بعض الأحيان. وهو أيضا يقدّم لنا بعض المفاجآت. ففي القياس العادي نجد ان 71% من سكان زيمبابوي يدعمون الديمقراطية. ولكن في الواقع ان الصورة الآن تتحسّن باضطراد (74%) لأن السؤال يستحضر ترقب قائد قوي لا تزعجه انتخابات. قد يكون هذا بسبب معاناة الزيمبابويين حتى اليوم من وطأة قائد قوي ومفرط السلطة هو روبرت موغابي.

خلاصتان تستحقان الاشارة: الاولى ان الطريق الى تعزيز الديمقراطية هو أطول وأكثر تعقيدا مما أُعتقد منذ عقد مضى، عندما أخذ عدد من هذه الديمقراطيات الجديدة شكله الحالي. صحيح أنه لا يوجد تهديد للديمقراطية في كوريا وتايوان، وانه لم تسقط أي ديمقراطية حتى في المجتمعات التي تقترب من مستوى دخل متدن، مع ذلك فان معطيات المسح تبرهن أنه على مستوى أفكار العامة، قيمهم وتطورهم، ما زالت الديمقراطية بحاجة الى تعزيز في كثير من البلدان. ففي كوريا مثلا تراجعت الى الوراء. وليس على المرء سوى القاء نظرة على الازمات والمآزق السياسية في كل بلد، العجز عن ايجاد علاقة مستديمة بين الوزارات والبرلمانات، بين الحكومة والمعارضة ليتأكد من صحة التحذيرات التي تطلقها نتائج المسوحات.

في عدد من البلدان، يدعم الرأي العام الديمقراطية أكثر بكثير من النخب السياسية أو من الفاعلين في المؤسسات. هذا هو الحال خاصة في افريقيا، حيث، مع استثناء بوتسوانا، النسب العالية من دعم العامة للديمقراطية لا يعني تعزيزا لها.

الخلاصة الثانية: أن العلامة الاحدث التي نستخلصها من تحليل معلومات المسوحات تواصل الاشارة باتجاه الاهمية الحاسمة لأداء النظام في تشجيع او إعاقة نمو المشروعية الديمقراطية. ما زلنا بعيدين جدا عن التمكن من التحديد بوضوح وثقة عما يخلق دعما مستديما للديمقراطية. ولكن المعطيات الجديدة تعلمنا ان الادائين السياسي والاقتصادي يؤثران في ذلك بشكل ملحوظ. فالشعب يحمّل الحكومة مسؤولية الازمات الاقتصادية ويتهمها بغض النظر اذا كانت تستحق ذلك ام لا (مسؤولة عن الازمة ام لا). المسألة الاساسية تكمن هنا في ما اذا كانوا سيحمّلون نظام الحكم ايضا المسؤولية. الأمر الذي يساعد عليه تفشي الفساد أو الافراط في استعمال السلطة.

ان تحليل المعطيات في مسوحات كوريا وتايوان تبين ان العوامل السياسية تبقى أكثر أهمية من الاقتصادية، عندما نتكلم عن دعم الديمقراطية. كلما كان الناس أكثر رضى عن طريقة عمل الديمقراطية، كلما وثقوا أكثر بالمؤسسات السياسية. وبشكل خاص بقدر ما يرون نظامهم ديمقراطيا، بقدر ما يرغبون بدعم الديمقراطية.

معطيات المسح الافريقي تحتوي أيضا بعض المؤشرات على ان ادراك درجة عمل النظام ديمقراطيا يؤثر ايجابيا على دعم النظام السياسي.

الحرية مهمة ولكنها غير كافية. فاذا كانت الديمقراطيات توزع ما تعد به الديمقراطية سياسياً، فعليها أيضاً توفير القوانين والقضاء. ليس فقط السماح للمواطنين بالتعبيرعن أنفسهم وباختيار طريقة حياتهم، ولكن أيضاً منع رجال الحكومة من استغلال النفوذ والسلطة. ليس لدينا معلومات كافية تقيس بشكل خاص كيف يرى الناس الى الفساد وما هي العوامل التي تؤطر رؤيتهم.

اذا ما تعززت الديمقراطية على صعيد ايمان العامة بها وبقيمها، تصبح هناك حاجة لوجود تقدم دراماتيكي في التحكم في الفساد في السياسة والحكومة ولاظهار شعور بالمسؤولية والمحاسبة أكثر عمومية. ان نمو استطلاعات رأي العامة ومعالجة نتائجها يقوي هذه النقطة الاساسية: ان تحدي تعزيز الديمقراطية يبقى في الاساس واحدة من عطاءات حكم ديمقراطي فعال.

جمعيَّة مسح القيَم العالميَّة
World Value Survey Association

مهمة وأهداف WVSA

هي جمعية تأسست لمساعدة علماء الاجتماع وصنّاع القرار على فهم آراء العامة والتغيرات التي تطرأ على معتقدات ، قيم وتوجهات الناس في مختلف أصقاع العالم.
لتنفيذ ذلك يقوم أعضاء الجمعية بمسح وطني تمثيلي للقيم والآراء على نطاق عالمي شامل. من حيث المبدأ يجب أن يشمل المسح كافة البلدان وأن تضم قائمة المستبيَنين شرائح واسعة من مجتمعات هذه البلدان.
يقوم أعضاء الجمعية بتحليل وترجمة المعطيات الناتجة عن هذه المسوحات ويضعونها بين أيدي علماء الاجتماع وصنّاع القرار والجمهور العام، لتعريفهم بالتغيرات الحاصلة وانعكاساتها والمساهمة في في فهم كيف تؤثر هذه التغيرات على الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.
ان مسألة اعداد النتائج واستخلاص المعلومات تتم بشكل مفيد وفعال عندما يتولاها علماء اجتماع من مختلف البلدان يمثلون شريحة واسعة من الثقافات والآراء.
في نفس الوقت، هناك هدف هام آخر للجمعية هو تطوير شبكة عالمية من علماء الاجتماع المهتمين بمشاكل التغير الاجتماعي، وتنظيم اجتماعات وأنظمة اتصالات يستطيع من خلالها المشاركون من العمل معا في تحليل المعطيات المستقاة جماعيا، ومشاطرة القراءات ومناقشتها ونقدها وتشجيع المنشورات المشتركة الجامعة لأفكار علماء الاجتماع من كل البلدان المشاركة في البرنامج.
وتسعى الجمعية لأن تشمل أهدافها استعمال منهجية تقنية لتصميم وتحليل المسوحات الاجتماعية، وللتأكد من هذه المسوحات ستستعمل أفضل تقنيات البحث المسحي المتوفرة.
وهذه المسوحات ستصمّم لاستقبال معطيات من مختلف البلدان. مسح كل بلد سيقوم به وسيدار من مشاركين من البلد نفسه لتأكيد ومراعاة ان يكون تصميم المسح ومجاله يعنى بالفهم المحلي للمجتمع موضوع الدراسة.
والفريق الذي بات يعرف اليوم بـــ"جمعية مسح القيم العالمية" (WVSA) قد عرف حتى الآن ثلاث موجات من المسوحات في أكثر من ستين بلدا مختلفا في القارات الخمس.
وقد دلّت هذه المسوحات على ان التغيير هو في صلب أهداف الناس وتطلعاتهم ونشاطاتهم، وبيّنت ان لهذه التغييرات وقعٌ مهمٌ على سلوكيات الناس وحياتهم الاجتماعية. ستبني الجمعية على هذا الجهد لمراقبة وتحليل التغير الاجتماعي. هذا التحليل الذي يتطلب ربط معلومات على فترات زمنية متسلسلة، وبالترابط ستكرر الجمعية مسح العناصر التي أثبتت أنها مؤشرات فاعلة على وجود مسار تغيير هام.
هذه المهمة الأولية ستكتمل عبر تطوير مؤشرات جديدة لتبرهن استعدادنا لفهم التغير الاجتماعي، ولكن ولأن استراتيجية البحث الأساسية للفريق تتركز على تحليل التغيير، فإن صيانة أدوات القياس تبقى أساسية.
ان التغييرات التي تهمنا تعمل على سلّم شامل ويمكننا ترجمتها فعليا فقط في اطار شامل.

في نفس الوقت سنطوّر وندير استمارة اسئلة موحدة مصممة للاستخدام في كل بلدان العالم.
سنشجع تبادل الأفكار بين المشاركين الذين يتشاركون الاهتمامات نفسها اقليميا وعلى مستوى عالمي من أجل تطوير شبكة علماء اجتماع عالمية.

دستور جمعية مسح القيم العالمية

١- الأسم، المقرّ، الأهداف

- أسم الجمعية هو "جمعية مسح القيم العالمية" (World Value Survey Association)
- مقرّ الجمعية في استكهولم – السويد
- الهدف هو مساعدة علماء الاجتماع وصنّاع القرار على فهم آراء العامة والتغيرات التي تطرأ على أفكارهم وقيمهم وتوجهاتهم في كل دول العالم. للقيام بهذه المهمة يقوم أعضاء الجمعية بمسوحات وطنية لقيم ومعتقدات الناس في اطار سلّم معايير شامل.
  الجمعية هي جمعية غير ربحية.

٢- العضوية

- العضوية في الجمعية تتم عبر دعوات خاصة. توجه الدعوة اللجنة التنفيذية للجمعية. ولهذه اللجنة مسؤولية اعلام الاعضاء، مرّة في السنة، عمَّن استلم هذه الدعوة.
- لكل فريق وطني حق توظيف العدد الذي يتطلبه العمل، ولكن عند التصويت على قرارات الجمعية، يبقى اعتباره صوتا واحدا (عضو واحد). على كل الأعضاء توقيع وثيقة اتفاق بروتوكول مشاركة المعلومات وقواعد التعامل (انظر الملحق)
- الأعضاء الجدد: لا يعتمد أي عضو جديد قبل موافقة اللجنة التنفيذية واقتناعها باستعداده للمشاركة في نشاطات الجمعية المتوافقة مع مبادئها.
- تخطط اللجنة التنفيذية لتوسيع الفريق والبحث عن التعاون مع بلدان لم تشملها الدراسة بعد.
- تتوقف عضوية أي فريق وطني عند طلب ثلثي أغلبية اللجنة التنفيذية، وتتوقف العضوية تلقائيا عندما يفشل العضو في قيادة مسح استنادا لمبادئ الجمعية في الوقت المحدد، ما عدا وجود طلب استثنائي من اللجنة التنفيذية بعد اطلاعها على ملابسات وظروف التأخير.

٣- الاجتماعات واتخاذ القرارات

- يعقد اجتماع عام للأعضاء مرة كل سنتين على الأقل. يدعى الى هذا الاجتماع على الأقل أحد التحريين الأساسيين من كل بلد مشارك، على نفقته الخاصة، الا في حال اجراء ترتيبات أخرى.
- في الاجتماع العام للأعضاء، يتمثل كل بلد مشارك بتحرٍ أساسي على الأقل. وكل فريق وطني يعيّن ممثليه الى هذا الاجتماع.

- لكل بلد مشارك صوت واحد في الاجتماع العام للأعضاء. وكل فريق وطني يقرر كيف يجب أن يصوّت.
- يتقرّر في الاجتماع العام للأعضاء الأمور التالية:
  - قائمة المصوّتين
  - موقّع المحاضر والأصوات المعتمدة
  - شرعية الاجتماع السنوي
  - قطع حسابات اللجنة التنفيذية
  - الحسابات
  - ميزانية الجمعية، المداخيل والمصاريف
  - المسؤولية المالية للجنة التنفيذية
  - الموافقة على النفقات
  - انتخاب الأعضاء والنواب الى اللجنة التنفيذية (اذا دعت الحاجة)
  - انتخاب الأعضاء في المجلس الاستشاري العلمي (اذا دعت الحاجة)
  - انتخاب المحاسبين ومندوبيهم (اذا دعت الحاجة)
  - القرارات والمسائل العالقة

- لكل عضو جديد الحق في طلب الكلام ويُعرَّف عنه في أول الاجتماع العام للاعضاء. يحق للأعضاء التصويت في اجتماع عام فقط بعد توزيعهم مجموعة معلومات ووثائق تقنية مقنعة الى أرشيف الجمعية.
- حسابات ادارة مجلس المديرين وحسابات الجمعية تقطع سنويا من المحاسبين المنتخبين ونواب المحاسبين. يعين هؤلاء المحاسبين من الاجتماع العام للجمعية.
- في الاحوال العادية، يتم التصويت بحيث يحسب لكل فريق صوت واحد. ويتم اتخاذ القرارات بالأكثرية البسيطة.
- قد تطلب السكرتاريا، في حالات محددة، التصويت بواسطة البريد من المنسقين الوطنيين لكل مؤسسة عضوة في الجمعية.
- تتخذ القرارات في الاجتماعات العامة للأعضاء بالأكثرية البسيطة عند توفر النصاب. يتوفر النصاب عند حضور ثلثي الأعضاء في الاجتماع العام.

٤- اللجنة التنفيذية ولجنة الاستشارات العلمية

- للجمعية لجنة تنفيذية مكوّنة من ستة أعضاء كحدّ أقصى.
- تضم اللجنة التنفيذية المسؤوليات التالية: رئيس، نائب رئيس، سكرتير عام، أمين صندوق وعضوان آخران كحدّ أقصى. تناط بالرئيس القيادة الستراتيجية للجمعية ويكون ناطقاً بإسمها.

بعد تقاعده، يبقى الرئيس المؤسس، بحكم منصبه، عضوا في اللجنة التنفيذية. السكرتير العام يسجل ويحفظ محاضر الاجتماعات والقرارات ويعممها.

- ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية من الاجتماع العام لأعضاء الجمعية لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد.
- تخوّل اللجنة التنفيذية بوضع خطة استراتيجية وقيادية للجمعية، توظّف أعضاء جدد، تنظّم وتدعو الى الاجتماعات وورشات العمل، تسوّق المطبوعات وتطبع النتائج والتقارير وتموّل النشاطات المركزية وتحثّ الفرق المشاركة على تأمين تمويلهم الذاتي. كما تتعاون مع الفرق في كل جولة من جولات جمع المعلومات. يشمل التعاون المساعدة في تصميم استمارات الأسئلة، أرشفة المعطيات وتوزيعها وتحديد مواعد الدراسة القادمة. تؤدي اللجنة التنفيذية هذه المهام مستعينة باستشارات حصرية مع لجنة الاستشارات العلمية.
- تؤلف لجنة الاستشارات العلمية من ما لا يقل عن عشر علماء اجتماع أساسيين يمثلون كل المناطق في العالم. وتبقى على علم بكافة النشاطات الهامة للجنة التنفيذية وتُستشار منها قبل اتخاذ القرارات الكبرى. يعيَّن المجلس التأسيسي الاستشاري العلمي من قبل اللجنة التنفيذية التأسيسية. وبعدها، ينتخب الأعضاء لسنتين قابلتين للتجديد من قبل الأعضاء الناخبين في الاجتماع العام للجمعية.

٥- التمويل

- السنة المالية للجمعية هي السنة الميلادية.
- على اللجنة التنفيذية تقديم تقريرها المالي للمحاسبة قبل الثلاثين من ابريل من كل عام.
- يقدم المحاسب بيانه المالي قبل الخامس عشر من أيار/مايو من كل عام.
- كل فريق وطني مسؤول عن نفقاته الخاصة.

٦- جمع المعلومات والأرشفة

- يوافق كل عضو على تبني استمارة اسئلة الجمعية
- تعتبر المواصفات التقنية جزءا من المسح. وتعتمد المواصفات المنهجدية المذكورة في الملحق.
- كل استمارة اسئلة وطنية هي ترجمة لنموذج الاسئلة الموحد الذي وافقت عليه كل الفرق. لغة النموذج الموحد هي الانكليزية. وتوجه اقتراحات الاسئلة "المعادلة ثقافيا" التي تختلف عن النص الاساسي بطريقة من الطرق الى اللجنة التنفيذية للموافقة المسبقة عليها. يجدر الاشارة الى كل تغيير في مجموعة الوثائق المرفقة لاستمارات المسح قبل استخدامها.
- توثق كافة ملفات المعلومات لكل فريق وطني مع كل التفاصيل التقنية لمنهجية المسح وترسل الى أرشيف المعلومات خلال فترة ثلاثة أشهر بعد انتهاء العمليات الميدانية. وفي أقرب وقت ممكن يوزّع أرشيف المعلومات الى فرق العمل مجموعة أوراق تضم معلومات من كافة المسوحات التي جرت وكافة المعلومات الوطنية المستقاة وتحديث كامل للمسوحات المستقبّلة.

- المعلومات المجمّعة بواسطة موجة مسوحات ستكون متوفرة فقط للفرق المساهمة بمجموعة معلومات لمدة سنتين بعد انتهاء الوقت المحدد للأعمال الميدانية. وستبقى حصريا خارج المتناول حتى انتهاء المدة، بعدها سيفرج عن هذه المعلومات لتكون في متناول علماء الاجتماع عبر العالم ومستعملي معلومات المسوحات الآخرين.

على سبيل المثال: اذا كان الوقت المحدد للبدء بموجة الأعمال الميدانية يبدأ في 1 يناير 2005 وينتهي في 31 ديسمبر 2006 كافة المسوحات يجب أن تتم ضمن هذه المهلة لتستطيع المشاركة في هذه الموجة. توزع المعلومات على الفرق المشاركة بهذه الموجة من المسوحات بأسرع وقت ممكن وتبقى لاستعمالها الحصري مدة سنتين أي حتى 31 ديسمبر 2008 موعد الافراج عنها للعامة.

٧- تعديل دستور الجمعية

- اقتراحات التعديل يجب أن تكون موقّعة من خمسة أعضاء على الأقل وترسل الى اللجنة التنفيذية التي بدورها توزعها على جميع الاعضاء قبل الاجتماع العام بثلاثة أشهر على الأقل. تقرّ التعديلات عند الحصول على تأييد ثلثي الأعضاء.
- في حال اتخذ قرار في الاجتماع العام بحل الجمعية، على هذا الاجتماع البت أيضا بممتلكات الجمعية.

مـــلاحـــــق

القـــواعـــد المهنـــيـــة الأخـــلاقيـــة

نحن أعضاء فريق جمعية مسح القيم العالمية، نشترك في المبادئ المعبَّر عنها في القواعد التالية. اهدافنا اتباع ممارسات أخلاقية عند قيادة بحث لآراء الناس واستعمال ذلك في صناعة القرار والسياسات في القطاعين العام والخاص، وتطوير فهم عام لمنهجيات بحث الآراء واستخدام النتائج الاستخدام الأمثل.

نتعهد بصيانة معايير عالية من المهنية العلمية في قيادة وتحليل ووضع تقارير أعمالنا في علاقاتنا مع المستبيَنين ومع هؤلاء الذين يستخدمون نتائج الأبحاث لصنع القرار، كما مع الجمهور العريض. كما نتعهد برفض أي مسائل تتطلب نشاطات لا تتلاءم مع مبادئ هذه القواعد.

القواعد

١. مبادئ الممارسة المهنية في قيادة أعمالنا

- سنهتم بتطوير تصاميم الأبحاث وأدوات المسح وسنهتم بجمع وتحليل ومعالجة المعلومات آخذين في الاعتبار كل الخطوات اللازمة لتأمين مصداقية وصحة النتائج.

- سنشرح طريقتنا ونتائجنا بالدقة والتفصيل المناسبين في كل التقارير وسنلتزم معايير الحد الأدنى من الافصاح (القسم الثالث من القواعد).
- اذا احيل اي عمل من أعمال الجمعية الى تحقيق رسمي على وجود خرق مزعوم لهذه القواعد، وبعد موافقة اللجنة التنفيذية، ستزود الجمعية معلومات اضافية عن المسح في ما يخص التفاصيل التي تسمح لزميل قادر على قيادة تقييم محترف لهذا المسح.

٢. مبادئ المسؤولية المهنية

- العامة:

- اذا ما اطلعنا على ظهور انحرافات جدية لبحوثنا في العلن، سنعمد الى الافصاح علنا عن هذه الانحرافات وعن متطلبات تصحيحها، وسنلجأ الى اذاعة ذلك في وسائل الاعلام، بالطريقة المناسبة، واعلام الهيئة الانتخابية، وكالة ضبط القياسية وآخرون قبل وعندما تعرض النتائج المشوهة.

- المهنة:

- نقر بمسؤوليتنا في تقديم الآراء والنتائج التي استخلصناها من أبحاثنا، الى علم أبحاث آراء العامة بطواعية.

- المستبيَن:

- سنجهد لتلافي استعمال أي عادات أو منهجيات قد تسيء الى أو تهين أو تخدع المستبيَن.
- ما عدا تنازل المستبيَن عن السرية لاستعمالات معيّنة، سنعامل كل المعلومات التي يدلي بها المستبيَن بسرية تامة.كما سنعمد الى عدم الافصاح عن او استعمال اسماء المستبيَنين لغير دوافع البحث، الا في حال أعطانا المستبيَن الاذن للقيام بذلك.

٣. معيار الافصاح بالحد الأدنى

ان التطبيق المهني الجيد يتطلب وجوب ان يتضمن أي تقرير عن نتائج البحوث والمسوحات بعض المعلومات الأساسية عن كيفية قيادة هذا البحث، وبالحد الأدنى يجب التصريح عن الأمور التالية:

١. اسم الجهة الممولة للمسح والجهة التي قادته
٢. النص الحرفي الكامل للأسئلة ومن ضمنه نص التعليمات المسبقة أو الشروحات للمستبيَنين والمقابلين التي من شأنها المساعدة على الاجابة.
٣. تعريف السكان موضوع الدراسة ووصف العينة الممثلة لهؤلاء السكان.
٤. وصف عملية اختيار العينة واعطاء المؤشر الواضح على المنهجية التي تم من خلالها اختيار المستبيَنين من قبل الباحثين، واذا ما كانوا قد اختيروا من قبل بعضهم البعض.
٥. حجم العينة ومعدّل الاكتمال ، في حال تطبيقه، ومعلومات عن مقياس التأهيل واجراءات الغربلة. القواعد الدقيقة لحساب معدلات الأجوبة.
٦. نقاش دقة النتائج، ومن ضمنه، بشكل مناسب، تقديرات خطأ العينة، ووصف أي اجراءات تقديريو او وازنة اذا استعملت.

٧. النتائج المستقاة من جزء من العينة وليس من العينة كلها
٨. المنهجية، المنطقة الميدانية، زمان جمع المعلومات

ملحق٢:
متــطلــبـــــات المنـــهجيـــــة

يوافق أعضاء الجمعية على المتطلبات المنهجية التالية. وأي انحراف مهم عن هذه المعايير يجب ذكره وتوثيقه والموافقة عليه من قبل اللجنة التنفيذية.

١. على المسوحات أن تبنى على قاعدة عينات تمثيلية وطنية من السكان. على الأقل 1000 شخص بعمر 18 سنة وما فوق. المسوحات المناطقية او تلك التي لا تمثل حقيقة كل السكان من عمر 18 وما فوق (مثلا سكان مدينيين، مجموعات مثقفين، جمعيات اتنية كبيرة) يجب أن توافق عليها اللجنة التنفيذية في حالات خاصة، ولكن تبقى خارج ملف المعلومات وتوزع في ملفات منفصلة.
٢. تختار العينة بشكل يراعي الى أقرب حد ممكن منهجيات الاحتمال (العشوائي). ويقدم تقرير اختيار العينة معلومات عن معدل الاجابات كما طورته استمارة الاسئلة المنهجية.
٣. تقرر اللجنة التنفيذية أي طريقة جمع للمعلومات ستكون مقبولة في كل بلد.
٤. يجب على استمارات الأسئلة الوطنية في اللغات غير الانكليزية أن تكون ترجمات أمينة للأصل الانكليزي الرسمي. وأي تغيير في الترجمة (ناتج عن التعبيرات اللغوية المحلية) يجب توثيقه وتقديمه في تقرير الى اللجنة التنفيذية.
٥. لا تقبل ملفات معلومات البلدان من الجمعية الا اذا احتوت ايضا:
   - النص الكامل للأسئلة الموحدة
   - تقرير عن الاسئلة التي حذفت/أضيفت على النص الرسمي للأسئلة
   - تقرير عن الاشارات التي أضيفت الى الأسئلة
   - تقرير عن الاشارات الخاصة للبلدان (أديان، مناطق، لغات،..)
   - احصاءات ديموغرافية رسمية تتضمن على الأقل، الجنس، العمر، مستوى التعليم، التوزيع المديني والأحيائي، التي قد تستخدم لتقييم تمثيلية العينة
   - الترجيحات المستعملة (في حال وجودها)
   - نسخة عن استمارة الاسئلة الوطنية (باللغة الوطنية) ورقية أو الكترونية (pdf)
   - التعاون مع أرشيف المعلومات حلال عمليات تنقية المعلومات لملفات كل بلد.

البارومتر اللاتيني
LatinoBarometro

تعريف

هو مسح سنوي لرأي "العامة" يشمل 18 بلداً في أميركا اللاتينية، تنظمّه "latinobarometro Corporation" ويبيّن آراء واتجاهات وسلوكيات حوالي 400 مليون من سكان هذه المنطقة من العالم.
بدأ المسح سنة 1995 وشمل في المرحلة الأولى 8 بلدان فقط ثم ما لبث أن تمدّد ليشمل 17 بلدا سنة 1996 ووصل الى 18 بلدا سنة 2004 .وهو مسح خاص ومبادرة غير ربحية تضع نتائج عملها في خدمة علماء الاجتماع والسياسة والسياسيين في هذه المنطقة وخارجها.

أصول البارومتر اللاتيني

بدأ المسح بداية سنة 1988 عبر استبيان خاص في 4 بلدان هي الارجنتين، البرازيل، الاوروغواي وتشيلي. وتركّز على الواقع الاجتماعي للديمقراطيات الجديدة في هذه البلدان. عرض القيمون على هذه المبادرة نتائج المسح في جامعة كولومبيا، في ابريل 1989، في مؤتمر عالمي أقامه اخصائيون في دراسة "الرأي العام".

خلفية المسح الاول (1995)

نتيجة لنجاح المسح الاول، عرض المنظمون المشروع على الهيئة الاوروبية سائلين ادراج مسح للرأي العام في المنطقة يقوم بشكل دوري وثابت ويتبّع المعايير المطوّرة من البارومتر الاوروبي. وطلبت من الهيئة مساعدة مالية وتقنية. استُقبل المشروع بشكل جيد من الهيئة الاوروبية لتعزيزه علاقاتها الدولية مع دول أميركا اللاتينية ومع فكرة الولايات المتحدة للبدء باتفاقيات التجارة الحرّة مع الاميركيين. تمّت الموافقة سنة 1994 على المشروع المؤلف من سنتين في الدول الاربع. وقد ثمّن الاتحاد الاوروبي هذا المشروع نظراً لأهمية معرفة آراء سكان المنطقة بالاتحاد ولمعرفة أيضاً نظرتهم الى الاندماج الاقليمي، الاتفاقيات التجارية وانعكاساتها على المجتمع، ومؤسسات الاستقرار السياسي.
دعم المشروع تقنيا من قبل البارومتر الاوروبي. وصمم المشروع بعد الاطلاع على خبرات المسوحات المقارنة الأخرى ولا سيما خبرة البارومتر الاوروبي.

توسيع المشروع

نتيجة للمبادرات الادارية والاهمية الناجمة عن هذا المسح، توسّع المسح الأول، بعد ان كان فقط في 4 دول ممولين من الاتحاد الاوروبي، ليشمل أربعة بلدان جديدة، البيرو وفنزويلا والمكسيك والبارغواي.
نتائج مسح 1995 أثرت على بلدان أخرى في المنطقة لم تشترك في المسح الاول وبينت امكانية تأمين تمويل لادراج دول أخرة سنة 1996. من هنا قررت الرئاسة في تشيلي دعوة البارومتر لعرض نتائج مسوحاتهم في قمة

رؤساء الدول والحكومات التي عقدت في تشيلي في نوفمبر 1996. مع دعم ومساهمة باقي البلدان بدأت الموجة الثانية من المسوحات سنة 1996 وشملت هذه المرّة 17 بلدا من بلدان أميركا اللاتينية. كوبا والدومينيكان بقيتا خارج المسح الى أن عادت الدومينيكان واشتركت في مسح 2004 ليصبح عدد البلدان "الممسوحين" 18 بلدا.
أتاح التعاون مع مركز الابحاث السوسيولوجية في اسبانيا، للبارومتر اللاتيني الفرصة في مقارنة نتائجه مع نتائج البلدان الاوروبية وثقافاتها.

التمويل

في البداية شكّل دعم الاتحاد الاوروبي ضرورة لبدء المسح في ٤ بلدان. ومن ثم، على ضوء نجاحه، استطاع الحصول على تمويل مالي محلي وعالمي وعلى دعم خاص جعل من توسيعه واستمراره أمرا ممكنا. واليوم يستفيد من دعم منظمات دولية واقليمية ومن حكومات اقليمية وغير اقليمية بالاضافة الى دعم القطاع الخاص.

وصف المسح

تشمل أعمال المسح التي يديرها البارومتر اللاتيني 18بلدا في المنطقة وهي تغطي عينات تمثيلية في كل بلد. تعتمد نفس استماراة الاسئلة في كل بلد وتطبق معايير منهجية وتقنية موحدة لتمثيل الآراء والاتجاهات والسلوكيات والقيم من عينة تمثيلية للسكان (نيابة عن 400 مليون نسمة).
تنفيذ المشروع يقوم على وضع وتطبيق استمارة اسئلة تخوّلنا قياس كل الأهداف بواسطة سلسلة زمنية لمختلف القضايا. ما يجعل ممكنا اعادة تكرار المواضيع الاساسية بشكل دوري لملاحظة التغييرات التي تطرأ على آراء وسلوكيات وقيم الناس بالنسبة للمواضيع التالية:
الاقتصاد والتجارة العالمية، اتفاقيات التجارة، الديمقراطية، السياسة ومؤسساتها، السياسات الاجتماعية وتوزيع الثروة، الثقافة المدنية والمشاركة الاجتماعية، البيئة، الجندرة والتمييز، المواضيع اليومية..
يدرج البارومتر في كل سنة موضوع أساسي في مسحه اضافة الى المواضيع الدورية. التجارة، الاستثمارات الاجنبية والسياسة كانت المواضيع الخاصة للبارومتر سنة 1996. في السنة التالية 1997 أعطيت الأهمية للأحزاب السياسية، الاقتصاد و الثقة بين البلدان المختلفة. في سنة 1998 أُدخل موضوع الاحتيال الاجتماعي ومسائل العلاقات الاجتماعية. في 1999/2000 الفقر كان الموضوع الاساسي اضافة الى انتشار المخدرات والجريمة. سنة 2001 كانت سنة مواضيع جديدة مثل التمييز، الانترنت بالاضافة الى بحوث معمقة بالمؤسسات العامة والآراء في الفساد.
الموضوع الذي اختير في 2002 كان النظرة الى الديمثراطية والسوق. للمرة الاولى، أدخل مسح 2002 أسئلة تتعلّق بالهجرة المتكاثرة بسبب الصعوبات الاقتصادية في المنطقة. في سنة 2003 وأيضا للمرة الاولى، أدخل المسح أسئلة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية ، وأسئلة خاصة بالسياسات العامة التي تتعلق بتقييم ودفع الضرائب، توقعات استعمالها والسيطرة على الفساد.

استمارة الاسئلة

تحضَّر استمارة الاسئلة بتعاون حميم بين مختلف الفرَق التي تشارك في المسح في كل بلد من بلدان أميركا اللاتينية وبين المجلس الاستشاري العالمي.
هناك بعض الاسئلة تتعلّق بالتسلسل الزمني وهي تحدد المتغيرات الاساسية في المشروع. هذه الاسئلة تتكرر على مدى سنوات. وهناك، من جهة أخرى، الاسئلة التي تتعلّق بمسح سنة بعينها، لهذه الاسئلة تفرد الاستمارة مكانا للاسئلة المتغيرة في كل سنة، وثالثا هناك الاسئلة المتعلقة بأحاث السنة الأكثر أهمية. المواضيع المشتركة والضرورات الوطنية تتدرج اذن في الاستمارة، ويبقى البحث عن الطريقة لوصل هذه المسوحات ببعضها وبباقي المسوحات الاقليمية من أجل انتاج مقارنات عالمية في ما يخص دراسة الديمقراطية، الاصلاحات الاقتصادية والنمو.
استمارة الاسئلة منظمّة كتصميم هيكلي. وهي عبارة عن مجموعة أسئلة ينبغي على المستبيَن الجواب عليها من ضمن خيارات محدودة. وهي موحدة لجميع البلدان.

اختيار العيّنة

اختيرت في 17بلد عيّنات تمثل 100% من السكان. في بلد واحد (تشيلي) غطى المسح فقط 70%.
بقدر ما يزداد التمويل بقدر ما تزداد التغطية الجغرافية للعينات. في سنة 2006 ستغطى كل البلدان بنسبة 100% واحدة من أكبر التحديات أمام البارومتر اللاتيني هي في تجانس العينات، توسيع تغطيتها ونوعية المعلومات المجموعة. وهذا يعني تركيز الجهود لتوحيد معايير المواصفات التقنية للعينات ولمتطلبات العمل الميداني. ومن ضمنها تغطية مسائل تتعلق بنوع العينات وبديلها.
وقد استثمر البارومتر اللاتيني كثيرا في عملية توحيد المعايير الى حد الكمال في الدراسات التجريبية من أجل البرهنة عن نوعية العمل الذي تستطيع المنطقة تقديمه.

بارومتر شرق آسيا
East Asia Barometer

تعريف البرنامج

بارومتر شرق آسيا: مسح مقارن للدمقرطة وتغير القيم

هو أول مسح مقارن يغطي تسعة أنظمة سياسية في شرق آسيا: هونغ كونغ، اندونيسيا، اليابان، الصين، منغوليا، الفليبين، كوريا الجنوبية، تايوان وتايلاند.

بدأ التخطيط له عام 1999 أما العمل الفعلي فقد بدأ في 2001.

اشترك بالبرنامج أساتذة ومسؤولين من جامعة تايوان الوطنية، مؤسسة هوفر/ ستانفورد، جامعة ميسوري، الجامعة الصينية في هونغ كونغ، جامعة كولومبيا، جامعة شونغ شينغ الوطنية. وتعاونت مع البرنامج الأكاديميات الوطنية في البلدان موضوع المسح.

وقد تعاونوا جميعا للتخطيط وتنفيذ مسوحات مقارنة في بلدانهم التسعة بهدف جمع معلومات بمستوى مجهري ضمن هيكلية موحدة ومنهجية بحث معيارية.

هدف البرنامج

١- دراسة الديمقراطية

- تقييم الدعم الشعبي لشكل الحكم الديمقراطي وايمان الشعب بشرعية وصحة هذا الشكل للحكم في المنطقة
- تقييم المسارات التي يكتسب عبرها المواطنون و"يذوّتون" القيم والاتجاهات الديمقراطية
- يوسع نقاش قيم آسيا داخل وخارج المنطقة

٢- بناء القدرة

- بناء البنية التحتية للمسوحات الاجتماعية في المنطقة
- تعزيز قدرة بحث المسوحات في ديمقراطيات شرق آسيا الناشئة والصاعدة

٣- الشبكية

- تكوين جماعة مثقفة اقليمية لدراسة الديمقراطية قائمة على مسح آراء المواطنين العاديين
- الاشتراك مع مسوحات اقليمية اخرى لبناء واستعمال البارومتر العالمي

أجندة البرنامج

١- ورشة العمل الاولى للتخطيط (تايبي 29 يونيو/ 2 يوليو 2000)
ناقش هيكلية البحث الموحدة، مسودة الاستبيان الموحد، واختيار فريق العمل المخطط لمنهجية المسح

٢- ورشة العمل الثانية للتخطيط (تايبي 30 اوكتوبر/ 3 نوفمبر 2000)
مراجعة النسخة الانكليزية من الاستبيان الموحد

٣- ورشة العمل الاقليمية الاخيرة حول جوهر الاستبيان (تايبي 21-23 مارس 2001)
جمع كل نتائج الاختبارات الاولية وضبط النسخة الأخيرة من الاستبيان الموحد

٤- ورشة العمل الثالثة للتخطيط (بوسطن 31 اغسطس/ 3 سبتمبر 2002)
مناقشة المسوحات الوطنية الكاملة والمسوحات المستقبلية، تصميم استراتيجية تحليل المعلومات وسلسلة أوراق العمل

موضوعات المسح

١- التقييم الاقتصادي:
ما هي الظروف الاقتصادية للبلاد ولعائلتك : الآن، على مدى الخمس سنوات الماضية، وبعد 5 سنوات

٢- الثقة في المؤسسات:
هل المؤسسات الرسمية هي موضع ثقة (وكم هي موثوقة) ومن ضمنها فروع الحكومة، الاعلام، الجيش، والمنظمات غير الحكومية

٣- الوضع الاجتماعي للمستبيَن:
الانتماء لمجموعات عامة أو خاصة، نسبة تكرار اشتراك المجموعات، الثقة بالآخرين،..

٤- الاشتراك بالعمل السياسي
الاقتراع في الانتخابات المحلية والوطنية، الاشتراك الفاعل في النشاطات السياسية ولا سيما المظاهرات والاضرابات، الاتصال بالمسؤولين الحكوميين والمنتخبين، التنظيمات السياسية، المنظمات غير الحكومية، الاعلام

٥- النشاط الانتخابي:

علاقات شخصية مع رسميين، مرشحين، أحزاب سياسية، التأثير على خيار الناخب

٦- التورط النفسي والتحزب

اهتمام بالاخبار السياسية، تأثير سياسات الحكومة على الحياة اليومية والولاء الحزبي

٧- التقليدية

أهمية الاجماع والعائلة، دور الأكبرين، الجرأة، النساء في أماكن العمل

٨- مشروعية الديمقراطية وتفضيلها

منزلة الديمقراطية في النظام الحالي والسابق، المنزلة المتوقعة لها بعد 5 سنوات، الرضى عن كيفية عمل الديمقراطية، ملاءمة الديمقراطية، مقارنات بين النظام الحالي والسابق وخاصة الفساد، الديمقراطية والنمو الاقتصادي، المنافسة السياسية، الوحدة الوطنية، المشاكل الاجتماعية، الحكم العسكري، التكنوقراطية

٩- الفعالية، تعزيز المواطنية، استجابة النظام

امكانية الوصول في النظام السياسي: هل تمنع النخبة السياسية الوصول وتداول السلطة وتخفف من امكانية تأثير العامة في سياسات الحكومة

١٠- القيم الديمقراطية مقابل الشمولية

مستوى التعليم والمساواة السياسية، تزعم الحكومة واستعلائها، الفصل بين السلطات والقضاء

١١- الانقسام

تملك المؤسسات المملوكة من الدولة، السلطة الوطنية على القرارات المحلية، الانعزال الثقافي، المجتمع والفرد

١٢- الايمان بالمعايير العملانية للديمقراطية

احترام القوانين والاجراءات من قبل الزعماء السياسيين: التسويات، التسامح مع وجهات النظر المعارضة والاقليات

١٣- متغيرات الاوضاع الاقتصادية-الاجتماعية

الجنس، العمر، الوضع العائلي، مستوى التعليم، سنوات الدراسة، الدين والتديّن، التدبير المنزلي، الدخل، اللغة والاثنية

١٤- تسجيل المقابلة

سن وجنس والوضع العائلي ولغة المقابِل، الأشخاص الحاضرين وقت المقابلة، هل رفض المقابل أو أبدى عدم صبر أو تعاون؟، اللغة واللكنة المستعملة في المقابلة، هل كان هناك حضور لمترجم.

مَن يموّل بارومتر شرق آسيا؟

أمَّن المدراء المشاركون منحة لعدة سنوات من البحث من وزارة التعليم في جمهورية الصين لدعم أعمال البحث المشتركة، المشروع، التعاون، والمساعدة التقنية وأرشفة المعلومات.
وكل فريق–بلد مشترك مسؤول عن الكلفة الجزئية أو الكلية لنشاطات جمع المعلومات خاصته.

البارومتر الأفريقي
Afro Barometer

تعزيز الديمقراطيات الفتية في افريقيا الجنوبية يعتمد بمقدار كبير على تطوير ثقافة الديمقراطية لدعم وصيانة الممارسات والاجراءات والمؤسسات التمثيلية والدفاع عنها. لحد الآن ما زلنا لا نعلم الا القليل عمّا يفكر سكان افريقيا الجنوبية بالنسبة الى الديمقراطية، مؤسساتهم الديمقراطية الجديدة، أو كيف يقارنونها مع ما كانوا يعيشون في ظله سابقاً.

في محاولة لتذليل هذا النقص في المعلومات، أسس فريق من الباحثين الوطنيين من سبعة بلدان في المنطقة "بارومتر ديمقراطية أفريقيا الجنوبية" (Southern Africa Democracy Barometer) . تألف SADB من فريق بحث وطني في جامعة بوتسوانا، استشاريي سيشابا في ليسوتو، مركز الابحاث الاجتماعية في جامعة مالاوي، معهد الشؤون العامة في ناميبيا، معهد الديمقراطية في جنوب افريقيا، معهد الابحاث الاجتماعية والاقتصادية في جامعة زامبيا وجامعة زيمبابوي.

يقيس بلرومتر الديمقراطية الاتجاهات العامة بالنسبة للديمقراطية وبدائلها، تطور نوعية الحكم والاداء الاقتصادي، النظرة الى انعكاس الحكم الديمقراطي على حياة الناس اليومية، ومعلومات عن المستوى الحالي وامكانية السلوكيات الاقتصادية والسياسية. ينسّق هذا المشروع وكونسورتيوم الباحثين الموسّع "خدمة الرأي العام في ايداسا" (معهد الديمقراطية في جنوب افريقيا).

بدأ SADB أعماله في سبتمبر 1999وباشر مسح منتظم لعينات تمثيلية وطنية اختيرت علمياً شملت 1200 مستبيَن. اول مسح بدأ في ناميبيا في شهر سبتمبر. في نهاية السنة كانت المسوحات قد شارفت على الانتهاء في زيمبابوي، بوتسوانا، مالاوي، وزامبيا. في بداية 2000 انتهى مسح ليسوتو وجنوب افريقيا سابع و أخر بلد "مُسح" في الجولة الاولى من هذا المشروع.

نتائج الجولة الاولى من بارومتر افريقيا الجنوبية أظهرت صورة واعدة نسبيا لحال الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية.

- هناك دعم شعبي واسع للديمقراطية في المنطقة. الاستثناء الوحيد في ليسوتو ، حيث عدد كبير من المواطنين أبدوا لا مبالاة تجاه شكل الحكم وذلك أخطر من ميلهم الى الاتجاهات الديكتاتورية.
- هناك قليل من النوستالجيا الديكتاتورية في افريقيا الجنوبية. في كل البلدان، وحتى في ليسوتو حيث دعم الديمقراطية ضعيف نسبيا، هناك مقاومة قوية لفكرة العودة الى الماضي التسلطي (أكان استعماري، حكم الاقلية البيضاء او حكم الحزب الواحد او الديكتاتورية العسكرية). هناك أيضا رغبة قليلة في تجربة عدد من البدائل المتخيلة غير ديمقراطية.

- بنسبة كبيرة، يشعر العامة ان الانظمة المتعددة الاحزاب الحالية مسؤولة عن الزيادة المعبرة في الحرية السياسية. وهم أقل تأكداً بأن حكومة متعددة الاحزاب تزيد من الأمن الشخصي و الاقتصادي مقارنة مع النظام السابق.
- بالعكس من الحكمة الاكاديمية النموذجية، لا تبدو الديمقراطية مفهوما أجنبيا أو غير معروف في أفريقيا الجنوبية. أكثريات واسعة قادرة على اعطاء تعريف عفوي لهذه الكلمة.
- عندما سئلوا ماذا تعني كلمة ديمقراطية، جاوب سكان افريقيا الجنوبية، بنسبة كبيرة، أجوبة ايجابية.
- عندما عرّفوا الديمقراطية، وصفوها، بنسَب كبيرة، انها ترتكز على الحقوق المدنية، الحريات الشخصية، الحكومة الشعبية، الانتخابات والاقتراع.
- ولكن عندما وصلنا الى المؤسسات وحال الحكم، كانت الاتجاهات العامة أقل ايجابية واختلفت بنسَب كبيرة من بلدٍ الى آخر. مؤسسات الدولة والحكومة استقبلت نسب تقييم مختلفة جدا في ما يخص معايير الثقة، المسؤولية، الفساد في الحكومة، وبالاجمال الأداء. في الواقع بعض سكان افريقيا الجنوبية شعر أن أداء حكومته الحالية ليس أفضل، لابل أسوأ من أداء الحكومة الديكتاتورية السابقة بالنسبة الى هذه المعايير الأربعة.

نمـــــَـــاذج

عن استمارات الأسئلة

التي استُعملَت في مُسُوحات

شـــــرق آســـيـــــا

وكـــــوريـــــا

برنامج الدمقرطة وتغيير القيم
Project Democratization and Value Change
25 May 2001

مرحبا. أنا (...) من [مؤسسة..] نجري اليوم مسح لآراء الناس في منطقتك. الرجاء الاجابة عن الاسئلة التالية.
شكرا جزيلا لك!

التطور الاقتصادي

1 كيف تقيم الوضع الاقتصادي في بلدنا اليوم بالاجمال، هل هو؟
- جيد جدا
- جيد
- لا بأس
- سيء
- سيء جدا

2 كيف تصف التغير في الأوضاع الاقتصادية في بلدنا خلال السنوات الخمس الأخيرة؟
- أفضل بكثير
- أفضل قليلا
- لا فرق
- أسوأ قليلا
- أسوأ بكثير

3 كيف ستكون باعتقادك الاوضاع الاقتصادية في بلدنا بعد 5 سنوات؟
- أفضل بكثير
- أفضل قليلا
- لا فرق
- أسوأ قليلا
- أسوأ بكثير

4 كيف تقيّم الأوضاع الاقتصادية لعائلتك اليوم؟
- جيدة جدا
- جيدة
- لا بأس
- سيئة
- سيئة جدا

5 كيف هي أوضاع عائلتك الاقتصادية اليوم مقارنة مع ما كانت عليه منذ 5 سنوات؟
- الآن أفضل بكثير
- الآن أفضل قليلا
- لا فرق
- الآن أسوأ قليلا
- الآن أسوأ بكثير

6 كيف ستكون أوضاع عائلتك الاقتصادية بعد 5 سنوات؟
- أفضل بكثير
- أفضل قليلا

- لا فرق
- أسوأ قليلا
- أسوأ بكثير

الثقة في المؤسسات

7 الرجاء تقييم كل واحدة من هذه المؤسسات بحسب الجدول التالي:

ثقة كبيرة	ثقة مقبولة	ثقة ضعيفة	لا ثقة

- المحاكم – الحكومة الوطنية – الاحزاب السياسية– البرلمان– الخدمة المدنية– العسكر– البوليس– الحكومة المحلية (البلدية)– الصحافة – التلفزيون– هيئة الانتخابات– المنظمات غير الحكومية

المجتمع

8 هل تنتمي الى أي منظمة أو مجموعة؟ اذا نعم الرجاء ذكر 3 من الأكثر أهمية بالنسبة اليك:

- تجمع سكني – تجمع أهل– أساتذة– جمعية تجارية– جمعية زراعية– اتحاد عمالي– تعاونية منتجين– تعاونية مستهلكين– مجموعة متطوعين– منظمة أو حركة مواطنين– مجموعة دينية– جمعية خريجين– منظمة دعم مرشحين– حزب سياسي– نادي رياضي– غيره..
- لست عضوا في أي منظمة أو مجموعة

9 هل تنتمي الى أي مجموعة خاصة أو لقاء دوري؟

- حلقة زملاء عمل تجتمع خارج الدوام– مجموعة تعلم في مجتمع مدرسي– حلقة أصدقاء يتشاركون نفس الهوايات وأوقات التسلية– حلقة أصدقاء يقومون بأعمال (أو استثمارات) معاً أو يتساعدون مالياً– حلقة أصدقاء يتبادلون الآراء ووجهات النظر– جمعيات لتقديم القروض– غيره..
- لست عضوا في أي مجموعة

10 أي من هذه المجموعات أو المنظمات التي ذكرتها تعطيها الأهمية الفضلى؟

جواب واحد

11 كم تتردد على أو تشترك في اجتماعات أو نشاطات أخرى؟

- غالبا جدا
- دائما
- من حين لآخر
- نادرا
- أبدا

12 كم غالبا تناقش في السياسة؟

- غالبا جدا
- دائما
- من حين لآخر
- نادرا
- أبدا

13 بالاجمال، هل يمكنك القول "يمكن الوثوق بأكثر الناس" أو "لا يمكنك أن تكون حذرا جدا في التعامل مع الناس"

14 هل تستطيع القول ان هذه البيانات تنطبق عليك؟ حدد النسبة بحسب الجدول:

تنطبق كثيرا علي	تنطبق جيدا	لا تنطبق كثيرا	لا تنطبق بتاتا

- لدي ما يكفي من الاصدقاء والعلاقات للحصول على أي نجدة أو خدمة عند الحاجة
- لدي بعض الاصدقاء الذين لهم تأثير، لذا ليس علي القلق كثيرا فيما لو وقعت في ورطة

المشاركة في الانتخابات

15 في سؤال المواطنين عن الانتخابات، نجد غالبا كثير من الناس لم يشاركوا لأنهم اما كانوا خارج البلاد أو مرضى أو ببساطة لم يجدوا الوقت للقيام بالاقتراع. هل صوت في الانتخابات الأخيرة (برلمانية–بلدية..)؟

16 لأي من الأحزاب أو المرشحين صوتت مؤخرا؟

17 بالنظر الى الانتخابات النيابية، هل اشتركت في لقاء انتخابي أو حملة؟

- نعم
- لا
- لا جواب

18 هل حاولت اقناع آخرين بالتصويت لمصلحة مرشح معيّن أو حزب؟

- نعم
- لا
- لا جواب

19 هل قمت بأمور أخرى للمساعدة أو لاظهار دعمك لمرشح او لحزب معين؟

- نعم
- لا
- لا جواب

النشاط الانتخابي

20 خلال الانتخابات النيابية الأخيرة، هل طلب منك أحد من المذكورين أدناه التصويت لمرشح محدد؟ اذا كان الجواب نعم هل ساعدك على اتخاذ القرار للتصويت لهذا المرشح؟

	مع علاقة	علاقة مع تأثير انتخابي

- عضو في العائلة/قريب – رئيس عائلة أو عشيرة – جيران/صديق – قادة مجموعات/طوائف – رب عمل/مدرسة – صاحب شركة أو قسم تعمل فيه – عضو أو مدير في منظمة تنتمي اليها – مسؤول حكومي تعرفه شخصيا – مسؤول حكومي لا تعرفه – مرشح/او ناشط حزبي تعرفه شخصيا – مرشح/او ناشط حزبي لا تعرفه – غيره اذكر...

تورّط نفسي

21 كم تهتم، تستطيع القول، في السياسة؟

- كثيرا
- اهتم
- ليس تماما
- لا أهتم على الاطلاق
- لا أدري

22 كم غالباً تتابع الأخبار السياسية؟

- يوميا
- عدة مرات في الاسبوع
- مرة او مرتين في الاسبوع
- حتى ولا مرة في الاسبوع
- عمليا أبدا

23 كم غالبا تتابع الأخبار السياسية في الصحف؟

24 كم غالبا تتابع الأخبار السياسية في التلفزيون؟
25 كم غالبا تتابع الأخبار السياسية في الراديو؟
26 كيف هو وقع سياسة الحكومة على حياتك؟

- كبير جدا
- بعض الشيء
- وقع خفيف
- لا وقع اطلاقا

التحزّب

27 أي من هذه الاحزاب المذكورة تجد نفسك أقرب اليه؟

١. A
٢. B
٣. C
٤. لا أجد نفسي قريبا لأي من هؤلاء

28 كيف تقيّم قربك الى الحزب ...

- قريب جدا
- قريب
- قليلا

29 كما تعلم، هناك بعض الاشخاص يريدون تغيير طريقة الحكم في بلادنا، ما هو رأيك في نظرتهم؟

تقليدية:

- حتى ولو كانت طلبات الأهل غير مبررة ، على الأولاد دائما إطاعتهم
- عند الحاجة لتعيينات، حتى لو كان الغريب أكثر كفاءة، يجب توظيف أحد الاقرباء أو الأصدقاء
- عند وجود نزاع بين أحدهم والجيران، أفضل طريقة للتعامل مع ذلك هي في استقبال الآخر
- الثراء والفقر، النجاح والفشل، أمور يحددها الصراع
- لا يجب التمسك بالرأي الخاص عند معارضة الزملاء لهذا الرأي
- من أجل مصلحة العائلة، على المرء وضع مصلحته الشخصية ثانيا
- يفقد المرء كرامته (أو ماء وجهه) اذا عمل تحت اشراف امرأة
- عند وجود حيرة ما أو تردد، يجب الأخذ برأي الأكبر سنا

الشمولية:

- عندما تختلف المرأة مع حميها، حتى ولو كانت الحماة مخطئة، على الزوج حث الزوجة على طاعة والدته

المشاركة السياسية

30 في السنوات الثلاث الأخيرة، هل قمت مرة أو أكثر، بالأمور التالية بسبب مشكلة شخصية أو عائلية أو للجيران، أو بسبب مشاكل مع سياسات أو مسؤولي الحكومة؟

	عدد المرات		مع آخرين		هدية أو دعوة على الطعام		ولا مرة
	مرة	أكثر	نعم	لا	نعم	لا	
- الاتصال بالحكومة (الادارة الرسمية)							
- اتصال بمسؤولين من رتبة عالية							
- اتصال بممثلين منتخبين من أي رتبة							
- اتصال بحزب سياسي أو أي تنظيم							
- الاتصال بمنظمات غير حكومية/مجتمع مدني – اتحادات–جمعيات دينية–جمعيات حقوق انسان– مجموعات مصالح							
- الاتصال بوسائل الاعلام (رسالة الى الصحف، مكالمة على الراديو/التلفزيون)							
- القيام بمظاهرة، اضراب او اعتصام							
- خلافا للمذكورين أعلاه، هل قمت بالاتصال بأناس آخرين							

معنى الديمقراطية

31 بالنسبة لك، ماذا تعني "الديمقراطية"؟ أو ماذا تعني كلمة "ديمقراطية"؟

الرضى عن الحكم والديمقراطية

32 بالاجمال، هل أنت راضٍ/ غير راضٍ عن عمل الديمقراطية في بلادنا؟

- راض جدا
- راض
- ليس تماما
- غير راض على الاطلاق

تفضيل الديمقراطية

33 هنا سلّم الديمقراطية. 1 يعني ديكتاتورية بالكامل و 10 تعني ديمقراطية بالكامل.أين تضع بلادنا على هذا السلّم خلال فترة (اسم آخر حكومة تحت الديكتاتورية)؟

ديمقراطية كاملة | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 |1 ديكتاتورية مطلقة

34 أين تضع بلادنا على هذا السلّم في ظل الحكم الحالي؟

35 أين تريد أن تكون بلادنا اليوم؟

36 أين تعتقد ستكون بلادنا بعد 5 سنوات؟

37 هنا سلم مماثل لقياس رأي الناس في مدى ملاءمة الديمقراطية لبلادنا. 1 يعني أنها لا تلائمنا على الاطلاق، 10 يعني أنها تلائمنا تماما. أين تضع بلادنا اليوم؟

الديمقراطية تناسب بشكل ممتاز | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 |1 الديمقراطية لا تناسب على الاطلاق

تقييم النظام

38 هل أنت راضٍ/غير راضٍ على الرئيس الحالي/الحكومة الحالية؟

- راض جدا
- راضي
- غير راضي
- غير راضي بالمرة

39 نريدك أن تقارن نظام الحكم الحالي مع النظام السابق (في فترة حكم...) في كل من الحقول التالية:

أفضل بكثير أفضل لا فرق ساءت ساءت كثيرا

- لكل امرء الحرية في قول رأيه
- تعامل الحمومة الجميع بالمساواة
- أناس مثلي يمكنهم التأثير على الحكومة
- الفساد في السياسة والحكومة تحت السيطرة
- ضاقت الهوة بين الاثرياء والفقراء
- تجنب الجرائم وصيانة النظام (الأمن)
- النمو الاقتصادي
- استقلالية القضاة والقضاء عن تدخل رجال السياسة
- تستطيع الانضمام الى أي جمعية ترغب

40 هل تعتقد أن الفساد والرشوى منتشرين في الحكومة المحلية –البلدية؟

- الجميع غير متورط
- ليس عددا كبيرا من الرسميين فاسدين

- معظم الرسميين فاسدين
- في الاغلب الكل فاسدون

41 هل تعتقد أن الفساد والرشوى منتشرين في الحكومة الوطنية؟

42 هل كنت، أو أحد من معارفك، شاهدا على فساد– قبول رشوى من أحد الرسميين في الأعوام السابقة؟ اذا نعم هل شهدت ذلك شخصيا؟ أم انها شهادة أحد أفراد عائلتك أو أصدقاءك؟

- شهدت ذلك شخصيا
- قيل لي من أحد الاقرباء الذين شهدوا ذلك شخصيا
- قيل لي من أحد الاصدقاء الذين شهدوا ذلك شخصيا
- شخصيا لم أشهد ذلك أبدا
- لا أحد ممن أعرف شهد ذلك

صحة الديمقراطية ومستلزماتها

43 أي من هذه البيانات هي أقرب الى رأيك؟

- تبقى الديمقراطية دائما مفضلة على أي شكل من أشكال الحكم
- تحت ظروف معينة، حكومة ديكتاتورية تكون مفضلة على الديمقراطية
- لأناس مثلي، لا يهمني اذا ما كان النظام ديمقراطيا او لا

44 إذا ما كان عليك الاختيار بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، أي منهما أكثر أهمية لك؟

- النمو الاقتصادي أكثر أهمية طبعا
- النمو الاقتصادي أهم بشكل عام
- الديمقراطية أهم بشكل عام
- الديمقراطية أكثر أهمية طبعا
- الاثنان يتساويان في الأهمية

45 أي من هذين البيانين أقرب الى نظرتك؟

- بقاء البلد أمة واحدة أمر أساسي
- اذا ما أراد قسم من البلاد الانفصال وتكوين دولة مستقلة يجب أن يسمح له بذلك
- لا ادري

46 كما تعلم هناك بعض الأشخاص يريدون تغيير طريقة حكم البلاد. نريد معرفة رأيك في هذه الآراء:

أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق أبدا

مشروعية الديمقراطية

- علينا التخلي عن البرلمان والانتخابات واتاحة اتخاذ القرارات لقادة أقوياء
- لا يجدر السماح لأي حزب معارض في الوصول الى السلطة
- يجب مجيء العسكر الى الحكم
- يجب التخلي عن البرلمان والانتخابات والاتيان بخبراء لتقرير كل شيء
- عندما يواجه البلد ظروفا صعبة، لا بأس بأن لا تحترم الحكومة القوانين من أجل معالجة الاوضاع

تعزيز المواطنية، مسؤولية النظام والدعم السياسي

- أحيانا، السياسة والحكومة تبدو معقدة جدا لحد ان شخصا مثلي لا يستطيع فعلا معرفة حقيقة ما يجري
- اعتقد انني املك الاهلية للانخراط في السياسة
- الامة مسيرة من بعض الاقوياء، والمواطنون العاديون مثلي لا يستطيعون شيئا حيال ذلك
- أناس مثلي لا يملكون أي تأثير على أفعال الحكومة
- بغض النظر على أخطائها اذا وجدت، يبقى شكل الحكومة لدينا هو الأفضل
- يمكن عموما الثقة بالاشخاص الذين يقودون الحكومة أنهم يفعلون الأصوب

قيم الديكتاتورية/الديمقراطية

- للأشخاص القليلي أو المعدومي التعليم الحق في التكلم بالسياسة تماما كالمتعلمين
- قادة الحكومة هم تماما كرب العائلة، علينا دائما اتباع قراراتهم
- على الحكومة التقرير في ما اذا كانت بعض الأفكار مسموح تداولها في المجتمع ام لا

- تناسق المجتمع سيهنز اذا ما أسس الناس جمعيات كثيرة
- عندما يحكم القضاة في قضايا مهمة، عليهم قبول وجهة نظر المتنفذين
- عندما تكون الحكومة مراقبة جيدا من المشرّع قد لا تتمكن من تأدية أمور عظيمة
- اذا كان لدينا قادة سياسيين حكماء، نستطيع تركهم يقررون كل شيء
- اذا كان للناس وجهات رأي متعددة، ذلك سيجعل المجتمع فوضى

ايديولوجيا

- على الحكومة صيانة ملكيتها للمؤسسات الكبرى المملوكة من الدولة
- يجب أن يكون للحكومة سلطة أكبر على القرارات المحلية الموجودة اليوم
- على بلادنا الدفاع عن طريقة عيشنا بدل التمثل أكثر فأكثر بالبلدان الأخرى
- لخير الصالح العام، على الفرد التحضر للتضحية بمصالحه الخاصة
- الحكومة هي كمثل آلة ضخمة والفرد ليس الا كبرغي صغير فيها، دون أي استقلالية

الايمان بالمعايير التطبيقية للديمقراطية

- الأمر الأشد أهمية لقائد سياسي، هو تأدية أهدافه حتى ولو اضطره ذلك الى تجاهل الاجراءات المرعية
- اذا كان زعيما سياسيا مؤمنا حقا بموقعه، عليه رفض التسويات ما همّ عدد الناس الذين يعارضونه
- على الزعيم السياسي تقبل وجهات نظر هؤلاء الذين يعارضون مبادئه السياسية
- طالما يتمتع بدعم الاكثرية، على الزعيم تنفيذ أجندته واهمال آراء الأقلية

شـــكـــــراً جـــزيـــــلا!

انتهت الاستمارة

باروميتر قياس الديمقراطية في كـوريـا
1994 Korea Democracy Barometer Survey

نطلب تعاونك!
مرحبا، أنا (...) مستجوب يعمل لصالح مؤسسة "مسح كوريا". مؤسستنا تجمع آراء المواطنين في ما يخص السياسة وواقع المعيشة بشكل عام. الاسئلة التي سأطرحها عليك لا تطلب اجابات صحيحة أو خاطئة. ان آراءك ستضم الى آراء ناس آخرين لمعرفة كم هو عدد الذين يملكون نفس الرأي. واجاباتك لن تستعمل لأي هدف آخر. نتمنى عليك أن تجيب بصراحة ودقة عما تفكر أو تشعر، خصوصا ان هذا الاستبيان يجري الآن في بلاد أخرى أيضاً. مرة جديدة نسألك رأيك الصريح.
شكرا جزيلا لك!

المنطقة:.....
حجم المنطقة: ١- مدينة كبيرة ٢- مدينة صغيرة أو متوسطة ٣- قرية
الجنس: ١- ذكر ٢- انثى
العمر:.....

1 اذكر مدى مشاهدتك للأخبار على التلفزيون؟

- دائما
- غالبا
- بالمناسبات
- نادرا

2 اذكر مدى اهتمامك بالسياسة:

- كثيرا
- بعض الشيء
- ليس كثيرا
- على الاطلاق

3 بالمقارنة مع الفترة حين كان (....) رئيساً، هل تستطيع القول أنك اليوم أقل أو أكثر اهتماماً بالسياسة؟

- أكثر بكثير
- أكثر
- لا فرق
- أقل بقليل
- أقل بكثير

4 بالمقارنة مع الفترة حين كان (....) رئيساً، هل تغيرت نظرتك السياسة؟ أكثر محافظة/ليبرالية؟

- أكثر محافظة بكثير
- أكثر محافظة
- لا فرق
- أكثر ليبرالية
- أكثر لبرالية بكثير

5 بالاجمال، ما مدى التأثير الذي يملكه أناس عاديون مثلك على سياسة الحكومة؟

- كبير فعلا
- لا بأس به

- قليل
- لا تأثير أبدا

6 بالمقارنة مع الفترة حين كان (....) رئيساً، تعتقد أن أناس عاديون مثلك باتوا يملكون تأثيرا أقل أو أكبر على الحكومة؟

- أكبر بكثير
- أكبر قليلا
- لا فرق
- أقل قليلا
- أقل كثيرا

7 ما مدى التأثير الذي تمارسه الحكومة على أناس عاديين مثلك؟

- كبير
- لا بأس به
- قليل
- لا تأثير بتاتا

8 بالمقارنة مع الفترة حين كان (....) رئيساً، هل تستطيع القول أن تاثير الحكومة على أناس عاديين مثلك بات أكبر أم أقل؟

- أكبر بكثير
- أكبر قليلا
- لا فرق
- أقل قليلا
- أقل كثيرا

9 إذا ما اعتبرنا الاتجاهات السياسية منقسمة بين اليسار واليمين، أين تضع نفسك؟ (الأقرب الى 1 في السلّم يعني بوضوح أنك مع اليسار، الأقرب الى 10 يعني أنك يميني بوضوح)

يمين | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 |5| 4 | 3 | 2 |1 يسار

10 حتى في "الديمقراطيات"، يوجد أنواع مختلفة ومتعددة. أي من الأنواع التالية قد سمعت به؟

- الديمقراطية الاجتماعية الاوروبية
- الديمقراطية الشعبية
- الديمقراطية الجماهيرية
- الديمقراطية التعاونية
- الديمقراطية الكورية
- الديمقراطية الليبرالية

11 ما هي نظرتك للديمقراطية على هذا السلم (الأقرب الى 10 يعني أن بلادنا ديمقراطية بشكل ممتاز، والأقرب الى 1 يعني أن، حكومة بلادنا ديكتاتورية بوضوح)

ديمقراطية | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 |5| 4 | 3 | 2 |1 ديكتاتورية

- الى ماذا تميل في التصنيف خلال الجمهورية (5) عندما كان (X) رئيساً؟
- الى ماذا كنت تود أن تميل "ديمقراطيتنا" خلال الجمهورية (5)؟
- الى ماذا تميل في التصنيف خلال الجمهورية (6) عندما كان (Y) رئيساً؟
- الى ماذا كنت تود أن تميل "ديمقراطيتنا" خلال الجمهورية (6)؟
- الى ماذا تميل في التصنيف في الوقت الحاضر؟
- الى ماذا تود أن تميل "ديمقراطيتنا" في الوقت الحاضر؟

12 ما مدى ملاءمة الديمقراطية لبلادنا خلال الجمهورية (5) حين كان (X) رئيسا؟

مناسبة | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 |5| 4 | 3 | 2 |1 غير مناسبة

- خلال الجمهورية (6)
- في الوقت الحاضر

13 منذ بداية الجمهورية (6) عندما أصبح (Y) رئيسا، هل أصبحت الأوضاع السياسية في بلادنا أفضل أم أسوأ ؟

- أفضل بكثير
- أفضل بشكل عام
- لا فرق
- أسوأ بشكل عام
- أسوأ بكثير

14 كيف باعتقادك ستصبح الحالة السياسية بعد خمس سنوات؟

- أفضل بكثير
- أفضل بشكل عام
- لا فرق
- أسوأ بشكل عام
- أسوأ بكثير

15 الرجاء ذكر النشاطات السياسية التي اشتركت بها منذ بداية الجمهورية (6) عندما تولى (Y) الرئاسة.

تستطيع الاختيار من القائمة التالية:

- الاشتراك في الانتخابات والاقتراع
- مناقشة السياسة مع أشخاص آخرين
- حضور اجتماعات سياسية أو تجمعات
- العمل لصالح حزب معيّن أو مرشح
- جمع الأموال لأحزاب سياسية أو مجموعات
- العمل مع آخرين لحل مشاكل مجتمعية
- الاتصال بسياسيين لطلب خدمة
- التوقيع على عريضة
- المشاركة في مظاهرة
- المشاركة في اضراب

16 بالمقارنة مع الجمهورية (5) عندما كان (X) رئيسا، هل تستطيع القول أن مشاركتك في السياسة قد زادت أم قلّت؟

- زادت
- قلّت
- لا فرق

17 هل أنت عضواً في أي من المنظمات التالية؟

- منظمات أخوية
- منظمات دينية
- جماعات مصالح
- منظمات اجتماعية
- منظمات ثقافية
- منظمات سياسية

18 بالمقارنة مع الجمهورية (5) عندما كان (X) رئيسا، هل تعتبر نفسك شخصيا أكثر أم أقل نشاطا في المنظمات والمجموعات؟

- أكثر
- أقل
- لا فرق

19 بالمقارنة مع الجمهورية (5) عندما كان (X) رئيسا تشعر بأنك أقرب الى السياسيين / الاحزاب بنسبة أكبر/أقل؟

- أكثر

- أقل
- لا فرق

20 هناك وجهات نظر مختلفة عن طريقة قيادة شؤون الدولة. أياً من هذه أقرب الى ما تراه؟

A
١. على الرئيس احترام القوانين دائما
٢. تحت ظروف معيّنة، يمكن للرئيس خرق القوانين في إدارة شؤون الدولة

B
٣. على الرئيس اتباع آراء العامة دائما
٤. في ظروف معينة، يمكن للرئيس أن لا يتبع آراء العامة

21 نود من فضلك معرفة مقدار دعمك أو رفضك لكل من البيانات التالية:

1	2	3	4	8
أدعم بقوة	أدعم	أرفض	أرفض بقوة	لا أدري

- قوانين الأمن الوطني يجب أن تُراجع
- يمكن للمدنيين زيارة كوريا ش بدون الحاجة الى موافقة
- يجب السماح لاتحادات العمل بتعاطي العمل السياسي
- يجب خفض سن الاقتراع من 20 الى 18 سنة
- يجب مراجعة القوانين للتخلص من التمييز بين الجنسين
- يجب مراجعة القوانين للحدّ من الهوّة بين الأغنياء والفقراء

22 بعض الناس تقول "ان السياسة في بلادنا يجب أن تكون ديمقراطية أكثر بكثير مما هي عليه الآن". ما مقدار رفضك أو موافقتك على هذه المقولة؟

- أوافق باكامل
- أوافق بقوة
- أوافق
- لا أوافق كثيرا
- لا أوافق بتاتا

23 آخرون يقولون " من أجل حل المشكلات التي تواجه البلاد، من الأفضل الحصول على قائد قوي مثل الرئيس (...) بدلا من متابعة الديمقراطية. ما هو رأيك؟

- أوافق باكامل
- أوافق بقوة
- أوافق
- لا أوافق كثيرا
- لا أوافق بتاتا

24 خلال فترة حكم الرئيس (...) هل كنت محبطا لأسباب سياسية أنت أم أحد من ألإراد عائلتك، أصدقاءك، جيرانك؟

- نعم أنا
- العائلة
- الأقرباء
- الاصدقاء
- الجيران

25 أذا قسّمنا نوعية الحياة وهناء العيش على سلّم من 10 درجات، أين تضع نفسك؟

1 بؤس	2	3	4	5	6	7	8	9	10 سعادة

- خلال فترة حكم الرئيس (...)
- حاليا
- اذا استمر حكم الرئيس (...)
- بعد 5 سنوات اذا أصبحت بلادنا أكثر ديمقراطية

26 بالمقارنة مع فترة حكم الرئيس (...) كم تحسَّنت أو تردَّت أحوال عائلتك الاقتصادية؟

٥. تحسّنت كثرا
٦. تحسنت بالاجمال
٧. لا فرق
٨. ساءت بالاجمال
٩. ساءت كثيرا

27 كم باعتقادك ستسوء أو تتحسّن أحوال عائلتك الاقتصادية بعد 5 سنوات؟

١. ستتحسّن كثيرا
٢. ستتحسّن بالاجمال
٣. لا فرق
٤. ستسوء بالاجمال
٥. ستسوء كثيرا

28 مع أي من هاتين النظرتين الى مسؤولية الأهل عن أبنائهما أنت أقرب؟

- على الأهل فعل ما بوسعهما من أجل أطفالهما ولو على حساب سعادتهما الشخصية
- للأهل حياتهم الشخصية الخاصة، فليس عليهما التضحية بسعادتهما من أجل أطفالهما

29 مع أي من هاتين النظرتين لسلوك الأبناء تجاه الأهل توافق أكثر؟

- على الأبناء محبة واحترام الأهل دائما بغض النظر عن أخطاء الأهل
- ليس عليهم واجب محبة واحترام الأهل عندما يعتقدون ان هؤلاء لا يبادلونهم المحبة والاحترام أو أن سلوكهم لا يستوجب ذلك

30 مع أي من هاتين النظرتين لتأثير طلاق الأهل على الأبناء الشباب توافق أكثر؟

- اذا أراد الأثنان الطلاق فلا بأس بذلك
- لا يجب عليهما السعي للطلاق من أجل خير أبنائهما ولو أرادا ذلك

31 مع أي من هاتين النظرتين لعلاقة الرؤساء والمرؤوسين في العمل توافق؟

- على المرؤوسين اتباع تعليمات رؤسائهم في العمل دائما ولو لم يوافقوا عليها
- ليس على المرؤوسين اتباع تعليمات رؤسائهم في العمل اذا لم يوافقوا عليها

32 الرجاء ذكر كم هي جيدة الحياة في بلدنا (أو كم هو جيد بلدنا كمكان للعيش)؟

أفضل | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 |5| 4 | 3 | 2 |1 سيء

- في الجمهورية (5) خلال فترة حكم الرئيس (...)
- في الوقت الحاضر
- فيما اذا استمر (...) في الحكم
- بعد 5 سنوات اذا ما تحسنت الديمقراطية في بلادنا

33 مقارنة مع الجمهورية (5) عندما كان (...) رئيسا، هل تعتقد ان الحالة الاقصادية قد تحسّنت أم تدهورت؟

- تحسّنت كثيراً
- تحسّنت
- لا فرق
- ساءت
- ساءت كثيرا

34 مقارنة مع الجمهورية (5) هل تعتقد ان مستوى المعيشة للطبقات تحسّن أم تراجع؟

5	4	3	2	1
ساء كثيرا	ساء	لا فرق	تحسن	تحسن كثيرا

- الطبقة الفقيرة
- الطبقة الوسطى
- الطبقة الثرية

35 هل تعتقد أن الاوضاع الاقتصادية ستتحسن أم ستتراجع بعد 5 سنوات؟

- ستتحسن كثيرا
- ستتحسن بشكل عام
- لا فرق
- ستسوء بشكل عام
- ستسوء كثيرا

36 مقارنة بين فترات حكم (X) و (Y) و (Z) أي منهم باعتقادك كان الأنجح في معالجة كل من المسائل التالية:

X	Y	Z	لا فرق
1	2	3	4

- تجنب الجرائم وصيانة النظام
- النمو الاقتصادي
- تخفيض عدم المساواة الاقتصادي
- عكس رغبة وآراء العامة
- توزيع عادل لمنافع الحكومة
- توسيع الحرية السياسية

37 أي من حكومات (X) و(Y) و(Z) كان الأقل نجاحا في معالجة المسائل المذكورة أعلاه؟

38 في الاجمال، كم أنت راضٍ أو غير راض عن الطريقة التي اتبعتها الحكومات في معالجة المشاكل؟

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
غير راض									راض

- فترة حكم (X)
- فترة حكم (Y)
- فترة حكم (Z)

ديموغرافيا

39 الوضع الاجتماعي:

- أعزب
- متزوج
- مطلق
- أرمل

40 أين عشت أكثر سنيك في الماضي؟

.... 12 منطقة من ضمنهم في الخارج

41 هل المنطقة التي ذكرتها مدينة كبيرة، متوسطة، صغيرة، شارعا في مدينة، ضيعة؟

42 لكم سنة خلت تعيش الآن في هذه المنطقة؟

43 ماذا تمثل بالنسبة لعائلتك؟

- رب العائلة
- زوجة رب العائلة

- أهل رب العائلة
- أخ أو أخت رب العائلة
- أبناء رب العائلة
- آخرون

44 ما هو مستوى تعليمك؟

- لم أدخل مدرسة
- مدرسة ابتدائية
- مدرسة متوسطة
- مدرسة ثانوية
- جامعة
- جامعي متقدم

45 اذا ما صنف الناس العاديين في طبقات اجتماعية، أين تصنف عائلتك؟

- طبقة عليا
- متوسطة عليا
- متوسطة أدنى
- طبقة دنيا

46 ما هو دخل عائلتك الشهري؟ (اجمع مداخيل كل أفراد العائلة)

47 ما هو مجال عملك؟

- زراعة ، صيد
- عمل حر
- مبيعات، خدمات
- مهني، تقني
- إدارة (مدير، مسؤول، رئيس..)
- أخصائي
- زوجة منزل
- طالب
- عاطل عن العمل
- غيره

48 الى أي طائفة تنتمي؟

49 كم تتردد على دور العبادة أو كم غالبا تقرأ الكتب المقدسة أو تمارس الصلاة أو غيرها من الممارسات الدينية؟

- يوميا
- 3 أيام في الاسبوع
- يوم أو يومين في الاسبوع
- 2-3 ايام في الشهر
- يوم في الشهر
- 1-2 يوم في السنة
- نادرا

شـــكـــــــرا لـــــك!

انتهت الاستمارة